C 2011/21 (CL 140/13)

A

March 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السابعة والثلاثون

روما، 25 يونيو/حزيران – 2 يوليو/تموز 2011

تقرير الدورة الواحدة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بنما سيتي، بنما، 26 – 30 أبريل/نيسان 2010)

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

MA730/A

LARC/10/REP

تقرير

تقرير مؤتمر المنظمة الإقليمي
الحادي والثلاثين
لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بنما سيتي،
بنما،
26 إلى 30 أبريل/ نيسان 2010

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الدول الأعضاء في المنظمة التي يخدمها المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

باراغواي
بيرو
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوشيا
سانت فنسنت وغرينادين

سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
فنزويلا

الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
هايتي
هندوراس
جامايكا
المكسيك
نيكاراغوا
بنما

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين
جزر البهاما
بربادوس
بليز
بوليفيا
البرازيل
كولومبيا
كوستاريكا
كوبا
شيلي
دومينيكا

موعد ومكان مؤتمرات المنظمة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الأول	كيتو، الإكوادور، 18–25 سبتمبر/ أيلول 1949
الثاني	مونتفيديو، وأوروغواي، 1–12 ديسمبر/ كانون الأول 1950
الثالث	بوينس آيرس، الأرجنتين، 1–10 سبتمبر/ أيلول 1954
الرابع	سانتياغو، شيلي، 19–30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956
الخامس	سان خوسيه، كوستاريكا، 12–21 نوفمبر/ تشرين الثاني 1958
السادس	مكسيكو سيتي، المكسيك، 9–20 أغسطس/ آب 1960
السابع	وريو دي جانيرو، البرازيل، 17–27 نوفمبر/ تشرين الثاني 1962
الثامن	فينيا ديل ماري، شيلي، 13–29 مارس/ آذار 1965
التاسع	بونتا ديل ايست، أوروغواي ، 5–16 ديسمبر/ كانون الأول 1966
العاشر	كنجستون، جامايكا، 2–13 ديسمبر/ كانون الأول 1968
الحادي عشر	كراكاس، فنزويلا، 12–20 أكتوبر/ تشرين الأول 1970
الثاني عشر	كالي، كولومبيا، 21 أغسطس/ آب – 2 سبتمبر/ أيلول 1972
الثالث عشر	بنما سيتي، بنما، 12–23 أغسطس/ آب 1974
الرابع عشر	ليما، بيرو، 21–29 أبريل/ نيسان 1976
الخامس عشر	مونتيفيديو ، أوروغواي ، 8–19 أغسطس 1978
السادس عشر	هافانا، كوبا، 26 أغسطس/آب – 6 سبتمبر/ أيلول 1980

السابع عشر	ماناجوا، نيكاراغوا، 20 أغسطس/ آب – 10 سبتمبر/ أيلول 1982
الثامن عشر	بوينس آيريس، الأرجنتين، 6–15 أغسطس/ آب 1984
التاسع عشر	بريدج تاون، بربادوس، 5–13 أغسطس/ آب 1986
العشرين	ريسيف، البرازيل، 2–7 أكتوبر/ تشرين الأول 1988
الحادي والعشرون	سانتياجو، شيلي، 9–13 يوليو/تموز 1990
الثاني والعشرون	مونتفيديو، أوروغواي، 28 سبتمبر/ أيلول – 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1992
الثالث والعشرون	سان سلفادور، السلفادور، 29 أغسطس/ آب – 2 سبتمبر/ أيلول 1994
الرابع والعشرون	أوسنسيون، باراغواي، 2–6 يوليو/ تموز 1996
الخامس والعشرون	ناسو، البهاما، 16–20 يونيو/ حزيران 1998
السادس والعشرون	ميريدا، المكسيك، 10–14 أبريل/ نيسان 2000
السابع والعشرون	هافانا، كوبا، 22–26 أبريل/ نيسان 2002
الثامن والعشرون	غواتيمالا سيتي، غواتيمالا، 26–30 أبريل/ نيسان 2004
التاسع والعشرون	كراكاس، فنزويلا، 24–28 أبريل/ نيسان 2006
الثلاثون	برازيليا، البرازيل، 14–18 أبريل/ نيسان 2008
الحادي والثلاثون	بنما سيتي، بنما، 26–30 أبريل/ نيسان 2010

LARC/10/REP

تقرير مؤتمر المنظمة الإقليمي الحادي والثلاثين
لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

(بنما سيتي، بنما، 26 إلى 30 أبريل/ نيسان 2010)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ولا يجوز إعادة طبع هذا المطبوع، كلياً أو جزئياً، أو خزنه في أي نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالاستنساخ الفوتوغرافي إلا بتصريح كتابي من المنظمة صاحبة حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى: رئيس موظفي الإعلام في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy.

©FAO 2010

بيان المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية	1 - 86	1
تقرير المؤتمر		
مراسم افتتاح دورة الجلسة العامة.....	87 - 89	16
انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر.....	90	17
اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني.....	91	17
بيان المدير العام.....	92- 95	17
بيان الرئيس المستقل للمجلس.....	96- 97	18
المسائل الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة ولاسيما تنفيذ خطة العمل الفورية بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية، وصوب رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية.....	98- 109	18
إنشاء مركز عالمي موحد للخدمات المشتركة.....	110- 111	20
إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.....	112- 115	21
تقرير عن أنشطة المنظمة في الإقليم (2008–2009) والإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....	116- 120	21
هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الأطلسي وهيئة المصايد الداخلية في أمريكا اللاتينية.....	121 - 125	22
الوضع في هايتي وعملية إعادة التعمير: اعتبارات الأمن الغذائي والزراعة في البرمجة المستقبلية.....	126- 131	23
الأمن الغذائي والتغذوي: حق الإنسان في الغذاء.....	132- 138	24
متابعة مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025....	139 - 140	25
تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية للإقليم في الفترة المالية القادمة.....	141- 142	25
تقديم تقارير ومقترحات الأقاليم الفرعية للبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية	143- 146	25
مسائل أخرى.....	147- 155	27

تقرير اللجنة التقنية

افتتاح اجتماع اللجنة التقنية.....	156	29
انتخاب رئيس اللجنة التقنية ونائب الرئيس وتعيين المقرر.....	157	29
إقرار جدول أعمال اللجنة التقنية وجدولها الزمني.....	159 – 158	29
قضايا الطوارئ العالمية والإقليمية: إدارة حالات الطوارئ والتصدي لها في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....	169 –160	29
تعزيز جوانب التآزر والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية لدى المنظمة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.....	176 –170	30
تغير المناخ وتأثيراته على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....	185 – 177	31
تنمية المناطق الريفية وانعكاساتها المؤسسية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....	192 –186	32
تقرير هيئة الدستور الغذائي وسلامة الأغذية في الإقليم.....	195 –193	33
اجتماعات المجموعات الإقليمية الفرعية: البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.....	196	34

بنود ختامية

موعد ومكان المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للمنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي...	197	34
اعتماد التقرير (بما في ذلك تقرير اللجنة التقنية)	198	34
اختتام المؤتمر.....	202 –199	34

المرفقات

المرفق ألف– بيان المدير العام

المرفق باء– بيان الرئيس المستقل لمجلس المنظمة

المرفق جيم– مقترح الإقليم الفرعي للكاريبي

المرفق دال– اقتراح الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدوميكينية

المرفق هاء– اقتراح الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية

المرفق واو– بيان لجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بسيادة الأغذية

المرفق زاي– بيان معهد أمريكا اللاتينية للتعاون في مجال الزراعة

المرفق حاء– بيان المنظمة العالمية للصحة النباتية

المرفق طاء– جدول أعمال اللجنة التقنية

المرفق ياء– قائمة الوثائق

المرفق كاف– قائمة المشاركين

موجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

مسائل ناشئة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة وخاصة تنفيذ خطة العمل الفورية بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية

نحو رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم

إن المؤتمر:

1 – يأخذ علما بالاقتراح بأن لدى اجتماعات الجلسات العامة لمجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إمكانية إقامة اتصالات مباشرة مع الممثل الإقليمي والممثلين في المكاتب الإقليمية الفرعية، من خلال مؤتمرات الفيديو أو أي آليات ملائمة أخرى عندما يرى رئيس المجموعة ذلك ملائماً.

موجهة إلى مؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

2 – يعرب عن اتفاقه مع الإجراءات التي تناولتها خطة العمل الفورية والتغييرات المقابلة في اختصاصات ومسؤوليات المكاتب الميدانية. غير أنه يسترعي الاهتمام إلى النتائج المحتملة لتطبيق معايير التبسيط الثمانية الواردة في الإجراء 3–84 من خطة العمل الفورية دون تمييز. وفي هذا الصدد، يشير إلى أن عملية نظرية تشمل التطبيق المحتمل لخمسة من المعايير الثمانية قد أسفرت عن نتيجة تثير الانزعاج بأنه سيجري إلغاء 94 في المائة من مكاتب المنظمة القطرية الحالية في العالم.

3 – يشدد على أن معايير خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة الإدارية، بحسب التفسير الضيق لها، لا تكفي لتوجيه المقررات بشأن عملية تطبيق اللامركزية. ويؤكد أهمية توافر وجود للمنظمة في بلدان الإقليم ويؤكد أن جميع المكاتب الميدانية تقريبا للمنظمة، وخاصة تلك التي تنفذ برنامجها الميداني وتوفر مساعدات تقنية توجد في البلدان النامية.

4 – يذكر أنه يتعين قبل اتخاذ قرارات بشأن عملية تطبيق اللامركزية استنادا، بصورة مطلقة، إلى معيار خفض التكاليف وتحقيق الوفورات، إجراء تقييم للأداء الفعلي للمكاتب الميدانية التي يتعين تحقيق متطلباتها المستمدة من دورها الجديد.

5 – يشدد على ضرورة أن تراعي القرارات بشأن عملية تطبيق اللامركزية أيضا مساهمات الحكومات في عمل المكاتب القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية بما في ذلك المساهمات في البنية الأساسية وبالموظفين المحليين والأمن والمعدات وغير ذلك من السلع والخدمات.

6 – يؤكد أنه يتعين على المنظمة أن تعتمد، لكي تحقق أهدافها النبيلة ،على شبكة متينة من المكاتب الميدانية مجهزة بموظفين من مستوى رفيع، وصلات مع المقر الرئيسي وروابط وثيقة مع الحكومات الوطنية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف.

7 – يؤكد أهمية المحافظة على وجود المنظمة في جميع بلدان الإقليم وتعزيز الأفرقة المهنية والقدرات التقنية للمكتب الإقليمي والمكاتب الإقليمية الفرعية.

8 – يحث على أن تراعي عملية التبسيط جميع العناصر ذات الصلة بأهداف المنظمة دون أن تقتصر على اعتبار خفض التكاليف. ويرى أن من الضروري توافر صياغة وتوضيح أفضل لنهج مرن إزاء تحديد حجم وتكوين المكاتب الميدانية وأنه يتحدث مدافعا عن وجود المنظمة في البلدان حيثما يكون ضروريا وتطلبه الحكومات المعنية.

9 – يرى ضرورة إجراء تقييم متعمق لخيار تقاسم المكاتب مع البرامج والوكالات الأخرى. ويشدد على ضرورة أن لا يؤثر هذا الخيار في ولاية المنظمة أو برامجها التي توافق عليها الأجهزة الرئاسية.

10 – يشير إلى أنه ينبغي خلال فترة السنتين القادمة المؤدية إلى انعقاد المؤتمر الإقليمي القادم، أن يعتبر نائبان للرئيس أنهما معينان، بالإضافة إلى الرئيس المعين الحالي والمقرر، وهما الوزير أو ممثل البلد الذي استضاف المؤتمر السابق وهو البرازيل، والوزير أو ممثل البلد الذي سيستضيف المؤتمر القادم وهو الأرجنتين.

إنشاء مركز عالمي موحد للخدمات المشتركة

موجهة إلى مؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

11 – يرى أن عملية تقييم التغييرات في مراكز الخدمة المشتركة في حاجة إلى مزيد من إمعان الفكر وإدراج معايير أخرى بالإضافة إلى العوامل ذات الصلة بالتكاليف وعلى وجه الخصوص، أظهرت الخدمات التي يقدمها فرع مركز الخدمات في سانتياغو، نتائج جيدة من حيث ملامح القدرات للفريق الموجود واللغات والمعارف المحلية والفروق الزمنية. غير أنه يمكن تعزيز هذا الفريق من خلال النظر في فصل خدمات الموارد البشرية عن الخدمات الإدارية والسفريات بما يضمن المرونة والتجانس في أنشطة كل المجالين.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

12 – يقترح أن تدعم مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025 الاتصال بين الإقليم ولجنة الأمن الغذائي العالمي خلال فترات مابين الدورات مما يوفر أساسا لعملية مشاركة مختلف أصحاب الشأن في الأقاليم في اللجنة التي خضعت للإصلاح والتي هي أيضا متعددة القطاعات في طبيعتها ومتعددة العوامل. وبذلك تعمل كقناة هامة للاتصال لتحقيق المشاركة من جانب البلدان الأكثر ضعفا التي تعاني من مشاكل انعدام الأمن الغذائي وخاصة الدول الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي.

موجهة إلى مؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

13 – يوافق على أهمية تعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي وعلاقتها بالمؤتمرات الإقليمية. ويشير إلى أنه يتعين إحالة استنتاجات وتوصيات المؤتمرات الإقليمية إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي لأخذها في الاعتبار في قراراتها. ولم ير ضرورة لإنشاء فريق توجيه خاص لتوفير هذه الصلة التي يمكن أن تقيمها الهيئات الأخرى داخل المؤتمرات الإقليمية. ويؤيد المؤتمر كذلك مشاركة ممثلين من المؤتمرات الإقليمية في دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي لتيسير المعلومات المرتدة المتبادلة لعملها.

تقرير عن أنشطة المنظمة (2008–2009) في الإقليم والإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

14 – يحاط علما بالتحديات الرئيسية القادمة وعلى وجه الخصوص الفصل القائم بين زيادة الإنتاج واستئصال الفقر. ولم ترد إشارة إلى دور النمو القطاعي المعجل في النهوض بالأحوال المعيشية لفقراء الريف. وعلى الرغم من المعدلات الإيجابية للنمو الاقتصادي القطاعي، لم يتقلص الفقر في الريف بنفس النسبة. وهناك من بين الأسباب الهيكلية لهذا الفصل، ظروف العاملين بأجر في القطاع الريفي. ويجري مكتب المنظمة الإقليمي حاليا دراسات في هذا المجال المواضيعي، مع تركيز خاص على ظروف فرص العمل والعمال الموسميين.

15 – يشير إلى أن أسعار المدخلات، وخاصة الأسمدة، تمثل في كثير من الأحيان عقبات كأداء أمام زيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الربحية في القطاع الزراعي. ويتسم هذا الوضع بالحدة الشديدة في البلدان الجزرية الصغيرة التي لا تنتج الأسمدة. ويوصي المنظمة أن تنظر في وضع سياسات لمعالجة هذا الوضع.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

16 – يوصي بتعزيز آليات الاتصال لدى المنظمة في الإقليم ويقترح على وجه الخصوص تحسين صفحة المكتب الإقليمي على الويب وذلك بالعمل، قبل كل شيء، على نشر التقارير والمطبوعات على نطاق واسع للنهوض باستخدامها ولاسيما في عرض الإنجازات التقنية الكبيرة التي حققتها المنظمة.

17 – يؤكد الحاجة إلى إتاحة وثائق المؤتمر الإقليمي بصورة مسبقة بوقت كاف لإتاحة الفرصة لدراستها وتيسير مناقشتها.

هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي وهيئة المصايد الداخلية في أمريكا اللاتينية

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

18 – يعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به هذه الهيئات ويؤكد الأولوية القصوى لمواضع المناقشة في كل منها وفائدة ما توصلت إليه من استنتاجات ويلاحظ أن عمل هذه الهيئات قد حظي بمزيد من الدعم من البلدان وسلط عليه قدر أكبر من الأضواء ويقترح أن تجري الهيئات عملها بقدر أكبر من التعمق والتفاصيل، وأن تقدم توصياتها بشأن مسارات العمل للمؤتمرات الإقليمية.

19 – يقترح أن تضطلع هذه الهيئات بدور استشاري للمؤتمرات الإقليمية وأن تعمل على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

20 – يؤيد القرارات التي اتخذتها الدورة الأخيرة لهيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وخاصة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات ووضع نظم مستدامة للزراعة المختلطة بالغابات. ويؤيد كذلك الخطوط التوجيهية

لإصلاح الخسائر التي تتعرض لها المناطق الحرجية والجهود التي تبذل لإدراج تثمين الأصول البيئية في الحسابات الوطنية.

21 – يؤيد الخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة من هيئة المصايد الداخلية في أمريكا وهيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويوصي بأن تكشف هاتان الهيئتان من التعاون بين بلدان الإقليم لتحقيق الإدارة المستدامة واستخدام أحواض الأنهار العابرة للحدود. ويؤكد الإمكانيات الإستراتيجية لتنمية تربية الأحياء المائية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وفي المساعدة في مكافحة الفقر بطريقة مسؤولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا. ويحث على زيادة الدعم لقطاع تربية الأحياء المائية الصغير النطاق والضعيف في الموارد ويطلب من الهيئتين العمل بقدر أكبر من النشاط والاستمرارية مع البلدان في الإقليم.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

22 – يؤيد الجهود التي تبذلها هيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتعزيز كفاءة قطاع الثروة الحيوانية وارتباطه بالاستدامة البيئية من خلال نظم الإنتاج المستدامة وقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضهما. كما يوافق المؤتمر على الحاجة إلى الاعتراف الواجب بأهمية قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإستراتيجية استئصال الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وفي هذا الصدد، يدعو المنظمة إلى زيادة الاهتمام بتنمية قطاع الثروة الحيوانية.

الوضع في هايتي وعملية التعمير: اعتبارات الأمن الغذائي والزراعة في البرمجة المستقبلية

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

23 – يعرب عن ارتياحه للأنشطة التعاونية مع هايتي والتي اضطلع بها العديد من البلدان في الإقليم وللخطط القائمة لزيادة أعمال التضامن والمساعدة هذه. وفي هذا الصدد، يتوقع حدوث تدخلا من جانب المجموعة الكاريبية يتركز على مجالات رئيسية مختارة تشمل إنتاج البذور واستصلاح الأراضي وإدارة المياه وأنشطة ما بعد الحصاد وغير ذلك من التدخلات الرئيسية المدرجة في خطة العمل.

24 – يوصي بضمان التنسيق الفعال حتى يمكن تحقيق المساعدات والتعاون والمساهمات النقدية والعينية بطريقة حسنة التوقيت لأولئك الذين في حاجة إليها، ولكي يسهموا في تحقيق أهدافهم المتوحاة. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات مشاركة لا الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف فحسب بل ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

25 – يرحب بالتقرير الخاص بتعاون المنظمة مع هايتي والخاص بالتقدم المحرز في التعامل مع حالات الطوارئ وتعزيز الإعمار طويل الأجل للزراعة في هايتي ويشدد على الأهمية الأساسية لدعم السلطات الهايتية في العثور على حلول جاهزة للمشاكل التي تشمل نقص البذور ذات النوعية، وإعادة بناء سلاسل توزيع الأغذية وإدارة الأموال بطريقة شفافة وتتسم بالكفاءة، وتعزيز إجراءات التعاون الجارية وتحقيق الاستثمارات اللازمة لانتعاش الزراعة.

26 – يعترف بخطورة الوضع غير المسبوق في هايتي نتيجة للزلازل وما نشأ عنها من تعقيدات طبيعية واقتصادية واجتماعية ونتيجة للسياق غير المواتي الذي كان سائدا قبل ذلك. ويعرب عن تقديره للاستجابة السريعة والتعاون الكفء من المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وإنشاء قوة المهام الثلاثية الخاصة بها.

27 – يصادق على نهج التعاون المتكامل للمنظمة في التعامل مع حالات الطوارئ واستعادة القطاع الزراعي وتعزيز التدابير الهيكلية الطويلة الأجل.

الأمن الغذائي والتغذوي: حق الإنسان في الغذاء

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

28 – يشير إلى ضرورة توفير المياه العامة، حسب الاقتضاء، لتربية الأحياء المائية.

29 – يحاط بارتياح بإنشاء شبكة تربية الأحياء المائية للأمريكتين التي تعزز التعاون بين بلدان الإقليم. كما يحاط علما بارتياح بالمساهمة الأولى البالغة مليون دولار لهذه الشبكة.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

30 – يوافق على محتويات التقرير الذي قدم مشيرا إلى أنه يلخص المشاكل الحالية للتنمية الزراعية في بلدان الإقليم. ويعرب عن ارتياحه للنهج المستخدم ويمتدح المنظمة على جودة وعمق ما قامت به من تحليل.

31 – يوصي بأن يراعي التحليل تأثيرات أسواق السلع الدولية شديدة التشويه والمركزة وغير العادلة' التي تشكل عقبات جسيمة أمام التنمية الزراعية والريفية في بلدان الإقليم.

32 – يوصي بأن تسند المنظمة أولوية للتعاون في إنتاج الأغذية الأساسية في الزراعة الأسرية مع إيلاء الاهتمام لمشاكل دخول الأسواق وارتفاع تكاليف المعاملات والمشاركة العادلة من جانب مزارعي الأسر في سلسلة القيم.

33 – يطلب إدراج تربية الأحياء المائية الحرفية في تحليل تنمية الإنتاج الصغير النطاق. ويحث على مراعاة مساهمة المنظمات المجتمعية والصيادين الحرفيين ومستزرعي الأحياء المائية من الأسر.

34 – يسلم بالحاجة إلى تحقيق تقدم في تجميع مسرد المصطلحات لتوفير التجانس للمفاهيم ذات الأهمية للإقليم وخاصة فيما يتعلق بسيادة الأغذية ومصطلحاتها وانعكاساتها.

متابعة لمبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

35 – يؤكد من جديد دعمه لمبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025 ويؤكد دورها المحتمل في التعبئة الدولية للموارد لأغراض الأمن الغذائي والتغذوي. ويوصي باستخدام هذه المبادرة كوصلة بينية مفضلة بين لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمر الإقليمي

تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية للإقليم خلال الفترة المالية القادمة

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

36 – يسلم بأهمية إجراء أول دورة تخطيط كاملة ضمن إطار الإدارة المعتمدة على النتائج ويتعهد بالإسهام في العملية.

عرض تقارير ومقترحات الأقاليم الفرعية للكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

37 – يقر بـأن المناقشات الجماعية التي جرت لتحديد أولويات كل إقليم فرعي قد أسهمت بدرجة كبيرة في خطة عمل المنظمة في الإقليم وترد النصوص الكاملة للأولويات التي جرى تحديدها لكل إقليم فرعي في المرفقات جيم ودال وهاء.

38 – حدد الإقليم الفرعي للكاريبي الأولويات التالية:

- إدارة المخاطر؛
- الأمن الغذائي والتغذوي؛
- البذور رفيعة المستوى المعتمدة؛
- الصحة والسلامة؛
- تغير المناخ؛
- الأمراض العابرة للحدود.

كما حدد مسائل أخرى تحتاج إلى نظر:

- التأمين الزراعي؛
- القروض الزراعية؛
- التعاون بين بلدان الجنوب؛
- دعم المنظمة في الحصول على الأموال المتوافرة لأغراض الأمن الغذائي.

وأخيرا شدد على الحاجة إلى أن تخصص المنظمة برنامجا محددا للمساعدات التقنية لهايتي.

39 – وحدد الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية الأولويات التالية:

- الزراعة الأسرية؛
- التنمية الإقليمية في الريف؛
- الإدارة المتكاملة للمياه؛
- الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية؛
- التنمية المستدامة لتربية الحيوان مع التركيز على الإنتاج الصغير النطاق؛
- الصلات بين صغار المنتجين والأسواق.

كما حدد مواضيع شاملة تحتاج إلى نظر في إطار تعاون المنظمة في الإقليم:

- التنمية المتكاملة للموارد البشرية ذات الصلة بالزراعة؛
- التعزيز المؤسسي لتعزيز قدرات الحكومات على الاستجابة؛
- استعراض السياسات الزراعية في الإقليم؛
- تدعيم قدرات البحوث والابتكارات التكنولوجية وإدارة المعارف والحصول على المعلومات مع إقامة صلات مؤسسية إقليمية؛
- تعزيز الإرشاد والتدريب ونقل التكنولوجيا لزراعة صغار المنتجين؛
- النقاش والموافقة بشأن المفاهيم ذات الصلة بالزراعة الأسرية؛
- تعزيز القدرات المؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه من حيث صلته بالزراعة؛
- تنمية القدرات المؤسسية لإدارة البدائل المالية.

40 – وحدد الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية الأولويات التالية:

- الحق في الغذاء الكافي
- الزراعة الأسرية
- التنمية الريفية
- التكنولوجيات الاجتماعية
- الجودة والسلامة
- تغير المناخ
- التنوع البيولوجي.

كما حدد الموضوعات الشاملة التالية:

- الجنسانية
- الشباب

موجهة إلى مجلس المنظمة

41 – طلب الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية إدراج المكسيك في الإقليم الفرعي وأن يصبح معروفا باسم الإقليم الفرعي لوسط أمريكا.

42 – كما طلب منح مكتب المنظمة في غواتيمالا صفة الممثلية الدائمة.

43 – توافق بلدان الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية على أنها تفضل الاحتفاظ بالصلة المباشرة بالمكتب الإقليمي في سانتياغو، شيلي لتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أفضل استفادة من الموارد البشرية والمالية المتوافرة. كما أنها تؤكد الحاجة إلى تعزيز المكتب الإقليمي للمنظمة والمكتبين الفرعيين لأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي بالموارد البشرية والمرافق والبنية الأساسية والموارد المالية.

44 – وفيما يتعلق بالتغييرات المطلوبة في مقترحات مجموعات الأقاليم الفرعية التي وافق عليها المؤتمر الإقليمي، يدرك المؤتمر أن مكتب الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى سوف يشمل المكسيك وسيصبح المكتب الإقليمي الفرعي لوسط أمريكا وأن كوبا والجمهورية الدومينيكية سوف يشاركان في اجتماعات هذا الإقليم الفرعي عندما يريا أن ذلك ملائما ويدرك المؤتمر بأن المكتب الإقليمي في سانتياغو، شيلي سوف يضم فريق واحد متعدد التخصصات يشمل الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية. وسيجري تعديل وظائف نائب الممثل الإقليمي، وسوف يرقى إلى تلك الوظائف الخاصة بممثل المنظمة في شيلي فقط.

قضايا الطوارئ العالمية والإقليمية: إدارة المخاطر والاستجابات لحالات الطوارئ في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

45 – يعرب عن قلقه إزاء المخاطر الناشئة عن الأمراض الحيوانية والأمراض العابرة للحدود، وتدهور الموارد الطبيعية وتأثير تغير المناخ وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية التي تؤثر في الزراعة على وجه الخصوص والتأثيرات على حالة الأمن الغذائي والتغذوي للسكان.

46 – يقر الحاجة إلى إجراءات متكاملة تتيح بصورة متزامنة تقييم وإنشاء نظم للإنذار المبكر للحد من المخاطر وتوسيع قاعدة القدرات على التصدي للكوارث وحالات الطوارئ الاجتماعية والطبيعية.

47 – يلاحظ فائدة إستراتيجية النهج المزدوج المتكامل للتصدي لحالات الطوارئ وأسبابها الهيكلية. ويشدد على أهمية أن يستند كلا النهجين إلى الحقوق لتعزيز فرص الحصول المتساوي على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.

48 – يذكر أنه يتعين، إلى جانب التكاليف البشرية والبيئية للكوارث، النظر في تأثيراتها الاقتصادية. ويبرز الحاجة إلى توسيع نطاق نظام التأمين الزراعي بدرجة كبيرة ويطلب من المنظمة توفير الدعم لإقامة هذا النظام وخاصة في بلدان البحر الكاريبي وفي المناطق شديدة الضعف الأخرى.

49 – يرى أن دعم المنظمة ضروري للمساعدة في تحديد طرق قياس تأثيرات غازات الاحتباس الحراري. ويعتقد بشدة أن المساعدات المالية من البلدان الصناعية يمكن أن تستكمل بوسائل السوق استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

50 – يعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها المنظمة لتقديم الدعم لهايتي. ويحث المنظمة على تكثيف هذه الإجراءات بالتنسيق مع بلدان الإقليم للحد من جوانب الضعف التي تعاني منها الزراعة في هايتي وإعادتها إلى حالتها الطبيعية. ويرى أنه يتعين على تعاون المنظمة مع هايتي أن يتخذ بعدا خاصا لإدراج الدعم التقني لمشاكل أخرى غير الزلازل مثل إدارة موارد المياه والحاجة إلى مراعاة السكان المشردين وإصلاح الأراضي.

51 – يدعو إلى زيادة دعم المنظمة لاستخدام التكنولوجيات لتلافي المخاطر والحد منها مع تحديد، على وجه الخصوص دور المكتب الإقليمي والحاجة إلى إقامة آليات للتعاون بين بلدان الإقليم.

52 – يؤكد الحاجة إلى إجراء متكامل من جانب المنظمة في الإقليم يجمع بين الدعم التقني لتقييم وتلافي المخاطر والتصدي لحالات الطوارئ وإجراءات التنمية الطويلة الأجل.

53 – يشير إلى أن تأثيرات الكوارث الطبيعية تتفاقم عادة من جراء الحواجز التجارية وقيود الوصول إلى الأسواق. ويطلب من المنظمة أن تقدم الدعم لبدء تحديث القطاع الزراعي بما في ذلك الحد من المخاطر والنهوض بإدارتها وتعزيز قدرات الإنتاج والتجارة لدعم التنمية الاقتصادية.

54 – يبين الحاجة إلى زيادة الوضوح المفاهيمي لنظام المدفوعات مقابل الخدمات البيئية لتجنب الانعكاسات الضارة على التجارة.

تعزيز جوانب التآزر والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية في المنظمة والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

55 – يشدد على أهمية التنوع البيولوجي لإنتاج الأغذية ولتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذوي للسكان.

56 – يؤكد ضرورة أن تراعي عملية تبادل الموارد الوراثية شهادات المنشأ لضمان التقاسم العادل والمتساوي للمنافع المستمدة من استخدامها. كما أنه يؤيد وضع اتفاقات تعاون لمكافحة القرصنة البيولوجية.

57 – يؤكد من جديد قلقله إزاء زيادة معدلات الجوع والفقر وإزاء الضغوط التي تمارس على الموارد الطبيعية نتيجة لزيادة الطلب على الأغذية. وينبغي تقدير إمكانيات الموارد الوراثية في مجالات الإنتاج في ضوء قدراتها على تحقيق أهداف الألفية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

58 – يعرب عن قلقله لأن ارتفاع أسعار البذور المحسنة قد يحرم صغار المنتجين من الحصول على المواد الوراثية المقاومة للظواهر المناخية المعاكسة مثل الجفاف. ويطلب من المنظمة تقديم الدعم لتعزيز مركز بحوث التكنولوجيا الحيوية وتدريب الموظفين المتخصصين في بلدان الإقليم.

59 – يبين الحاجة إلى تعاون المنظمة التقني لإقامة جوانب التآزر في بناء القدرات لتحسين القطاع الزراعي والبيئة والتجارة.

60 – يذكر أنه يتعين أن لا يؤدي تطوير الهندسة الوراثية إلى تدمير أو تلوث نظم الإنتاج التقليدية ويدعو المنظمة إلى تقديم الدعم لتطوير الإنتاج الصغير النطاق مع إيلاء الاهتمام للتعديلات وأعمال التكييف الضرورية لكل حالة معنية.

61 – يوصي المنظمة بأن تدعم تطوير البنية الأساسية لحفظ وتوفير الموارد الوراثية، وأن تكثيف التعاون التقني في برامج إنتاج البذور المعتمدة.

تغير المناخ وتأثيراته على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

62 – يعترف بوجود دلائل على خطورة تغير المناخ والتأثير القوي لآثاره على قطاع الزراعة وزيادة جوانب ضعف أشد البلدان فقرا. وفي حين أن بعض المناطق المعتدلة قد تستفيد، فإن الغلات في المناطق الاستوائية سوف تميل إلى التناقص وسيكون التأثير في المناطق الجافة نتيجة لزيادة التملح والتصحر شديد الخطورة. وستتأثر مصايد الأسماك بشدة أيضا من ذلك.

63 – يلاحظ ضرورة النظر إلى تنمية الوقود الحيوي على أنه خيار للحد من انبعاثات الكربون ضمن الإطار العريض لتدابير تجنب تفاقم تغير المناخ على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وبلدان الإقليم ليست من بين تلك البلدان المسببة الرئيسية لهذه المشكلة.

64 – يرى أن من الضروري تحديد المناطق والنظم الضعيفة بصورة خاصة لزيادة دقة تدابير التخفيف والتكيف بما يعكس ظروف وأولويات كل بلد.

65 – يبين ضرورة أن تستند إستراتيجية التعامل مع تأثيرات تغير المناخ إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات القطرية لكل بلد، ويسترعي الاهتمام إلى المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة فيما يتعلق بمشكلة تغير المناخ والحاجة إلى مراعاة مبادئ المساواة والأمن الغذائي والتغذوي في البلدان النامية.

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومجلس المنظمة

إن المؤتمر:

66 – يشدد على الحاجة إلى أنشطة مرتبة الأولوية بشأن التكيف مع تغير المناخ وتكثيف الممارسات لتيسير التخفيف. ويطلب من المنظمة أن تراعي إمكانية ومزايا إنشاء نظام لرصد تأثيرات تغير المناخ على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

67 – يشدد على أن تراعي إجراءات المنظمة في مجال تغير المناخ جوانب الضعف الناشئة عن الفقر والظروف الطبيعية. ويبرز على وجه الخصوص الآثار الجسيمة لتغير المناخ على المناطق الساحلية ومجتمعات الصيد، والحاجة إلى نظر الوسائل الملائمة لاستخدام المياه.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

68 – يلاحظ جوانب الضعف الشديدة التي تعاني منها بلدان الإقليم إزاء تأثيرات تغير المناخ وخاصة دول الكاريبي الجزرية الصغيرة والكثير من المناطق الساحلية المعرضة للظواهر المتطرفة. ويفرض هذا الوضع تحديات أمام تحقيق أهداف الألفية وينبغي أن يصبح دليلا لأعمال المنظمة في الإقليم.

69 – يؤكد الحاجة إلى تعاون المنظمة بكفاءة لدعم الانتعاش السريع للزراعة باعتبار ذلك عنصرا مكملا لتدابير التصدي للكوارث الطبيعية. ويطلب كذلك من المنظمة أن تعالج الأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات التي تعرضت للتشريد نتيجة لهذه الظواهر.

70 – يطلب تعاون المنظمة لكي تعزز، كتوجه استراتيجي ضد تغير المناخ، زيادة الكفاءة في الإنتاج الزراعي بدلا من مجرد النظر في الخفض الكمي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

تنمية الأراضي الريفية وانعكاساتها المؤسسية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

71 – يعترف بالتباين الشديد في الظروف الاجتماعية الاقتصادية والتضاريسية في الإقليم والناشئ عن الاختلافات في الحصول على الأصول الإنتاجية والأسواق. ويوضح الحاجة إلى سياسات للتنمية الريفية بنهج إقليمي للترويج لقدر أكبر من المساواة.

72 – يؤكد أهمية الزراعة الأسرية لكل من الأمن الغذائي والتغذوي وللتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو والاستدامة البيئية مما تستحق معها دورا استراتيجيا في سياسة التنمية.

73 – يوضح أن تنمية الزراعة الأسرية تتطلب لا تحقيق تقدم في الإنتاج الأولى فحسب بل وإدراجها في سلاسل الإنتاج. وتوفير الدعم للتمويل والتسويق. وينبغي إدراج التنمية الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تيسر تنويع الإنتاج الزراعي والتوسع في الزراعة القريبة من المناطق الحضرية والترويج للأنشطة الريفية غير الزراعية.

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

74 – يشدد على ضرورة أن يشجع جدول أعمال تعاون المنظمة في بلدان الإقليم متابعة الالتزامات المتفق عليها في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

75 – يشيد بإجراءات المنظمة للترويج للحق في الغذاء ويقترح الترويج للحق في الأراضي للترويج لقدر أكبر من المساواة في توزيعها.

76 – يطلب من المنظمة مواصلة تعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم وتيسير التنمية التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع والاستهلاك في مجال الأغذية، وتبادل الخبرات لترشيد موارد الإنتاج.

77 – يحث المنظمة على دعم تنمية الزراعة الأسرية مع التركيز على استرجاع المعارف التقليدية وإدراج الممارسات الجيدة لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تقرير هيئة الدستور الغذائي وسلامة الأغذية في الإقليم

موجهة إلى مجلس المنظمة

إن المؤتمر:

78 – يشدد على أن الدستور الغذائي موضوع بالغ الأهمية لجميع البلدان غير أنه يعرب عن قلقه إزاء محدودية مشاركة بلدان الإقليم في اجتماعات الدستور. ويبرز أن ذلك يرجع إلى الانتشار الجغرافي للاجتماعات، ونقص الأموال اللازمة للمشاركة ونقص نشر المعلومات.

79 – وفي هذا الصدد، يقر بأهمية حساب الأمانة ويؤكد الحاجة إلى موارد إضافية والى استعراض معايير التصنيف التي تحدد الأهلية للاستفادة من منافع الحساب.

80 – يقترح إيلاء الاهتمام لإمكانية إنشاء حساب إقليمي تكميلي لزيادة مشاركة بلدان الإقليم.

مسائل أخرى

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم

إن المؤتمر:

81 – يشير إلى أهمية التعيين القادم للمدير العام الجديد للمنظمة وفي هذا الصدد يشير إلى أن إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو الإقليم الوحيد الذي لم يقدم مديرا عاما للمنظمة على الإطلاق. ويوصي مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ببدء مشاورات غير رسمية لضمان التأييد الإقليمي لمرشح واحد لمنصب المدير العام للمنظمة

موجهة إلى الدول الأعضاء في الإقليم ومؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

82 – يوصي بأن تتضمن الوفود المعتمدة للاجتماعات خلال الفترة المالية وزارات وهيئات مختلفة بمجالات اختصاص مختلفة ضمن ولاية المنظمة بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات، والماء والبيئة والتنمية الريفية والاجتماعية مع ممثل واحد على الأقل من قطاع من هذه القطاعات.

موجهة إلى مؤتمر المنظمة

إن المؤتمر:

83 – يعرب عن امتنان بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للمدير العام لما قدمه من خدمات للمنظمة وللإقليم طوال ولايته والتي عمل خلالها بلا هوادة لوضع الأمن الغذائي كأولوية متقدمة وقدم الدعم بنشاط لجهود الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لمكافحة ويلات الجوع والفقر بطريقة فعالة ومستدامة.

84 – يوصي بأن يسمح للجنة التقنية من الآن فصاعدا بعقد اجتماعات على المستوى الإقليمي الفرعي قبيل المؤتمر الإقليمي.

85 – يقترح ترجمة التقرير النهائي للمؤتمر إلى جميع اللغات الرسمية للمنظمة ثم توزيعه على جميع البلدان الأعضاء دون تأخير.

86 – يحاط علما بارتياح بالعرض الذي تقدم به وفد الأرجنتين لاستضافة المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للمنظمة المقرر عقده عام 2012. وقد وافقت الوفود الحاضرة بالإجماع على هذا العرض.

تقرير المؤتمر

مراسم افتتاح دورة الجلسة العامة

87 – افتتح المؤتمر فخامة الرئيس ريكاردو البيرتو مارتينيللي بيروكال رئيس جمهورية بنما. وكان برفقة الرئيس السيدة الأولى لجمهورية بنما السيدة مارتا لينياريس جي مارتينيللي، ونائب الرئيس ووزير الخارجية السيد خوان كارلوس فاريلا، ووزير التنمية الزراعية السيد فيكتور مانويل بيريز باتستا. كما حضر الافتتاح السيد جاك ضيوف المدير العام للمنظمة.

88 – وقدم المدير العام للمنظمة، نيابة عن المنظمة، والرئيس المستقل للمجلس وجميع الوفود المشاركة الشكر لفخامة رئيس جمهورية بنما لتفضله بالحضور وحكومة وشعب بنما لكرم ضيافتهما.

89 – وشكر فخامة رئيس جمهورية بنما المدير العام للمنظمة لإنشائه المكتب الإقليمي الفرعي للمنظمة لأمريكا الوسطى. وأعرب عن تقديره للمنظمة لدعمها البرامج ذات الأولوية للتنمية الزراعية والريفية في البلد بما في ذلك "مشروع حدائق الخضر ومزارع الدواجن المجتمعية والمدرسية"، وبرنامج البذور "لتعزيز إنتاج بذور الأغذية الأساسية

لدعم الزراعة الأسرية لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى" والمساعدات التقنية في سياسات التنمية الزراعية المستدامة. وأشار إلى أهمية المياه من أجل التنمية والحاجة إلى استخدام هذا المورد بالغ الأهمية والأخذ في التناقص باطراد بصورة رشيدة. واختتم حديثه بالترحيب بالوفود المشاركة متمنيا لهم التوفيق في عمل المؤتمر.

انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

90 – انتخب المؤتمر بالإجماع هيئة مكتب المؤتمر على النحو التالي: الرئيس السد Víctor Manual Pérez (بنما) ونواب الرئيس السادة Messrs Pedro Pablo Peña (الجمهورية الدومينيكية)، Altemir Gregolim (البرازيل) والمقرر السيد Milton Rondó (البرازيل) الذي ترد قائمة بهم في المرفق كاف.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

91 – اعتمد المؤتمر جدول الأعمال والجدول الزمني (أنظر جدول الأعمال في المرفق طاء).

بيان المدير العام

(يرد النص الكامل لبيان المدير العام في المرفق ألف)

92 – أعرب المدير العام عن شكره لرئيس الجمهورية وحكومة وشعب بنما لكرم ضيافتهم وتنظيم المؤتمر. وأعرب عن أسفه لأن قبل خمسة أعوام فقط من الموعد النهائي الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 وحددته الأهداف الإنمائية للألفية لخفض الجوع والفقر المدقع بمقدار النصف، مازال تحقيق ذلك أكثر بعدا نتيجة لتصاعد الأسعار الدولية للأغذية والأزمة الاقتصادية التي بددت التقدم الذي كان قد تحقق خلال السنوات العشر السابقة. وارتفع عدد السكان الذين يعانون من الجوع في العالم وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أنه أكد الالتزام الجديد الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في نوفمبر/ تشرين الثاني من 2009 بتحقيق هذا الهدف والأهداف الإنمائية للألفية واستئصال الجوع من العالم في أقرب موعد ممكن. كما أكد الدعم السياسي الذي أعرب عنه مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية لمبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025.

93 – وأكد المدير العام أهمية الزراعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأشار إلى المفارقة التي تتمثل في أن إقليما لديه فوائض غذائية وافرة يعيش فيه 53 مليون من الجوعى. ويعزى ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج في بعض البلدان والى الصعوبات التي تواجه نسبة كبيرة من فقراء الإقليم في الحصول على الغذاء.

94 – وحث المدير العام المندوبين على المشاركة في الخطوط التوجيهية الجديدة المعنية بالسياسات لأغراض أنشطة المنظمة، وتحديد الأولويات في الإقليم، وتنفيذ خطة العمل الفورية وإنشاء شبكة من المكاتب الميدانية وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

95 – وأشار المدير العام إلى تعاون المنظمة مع هايتي وأوضح أن الزلازل قد تسببت في إعادة التفكير في أنشط المنظمة التي أصبحت الآن على ثلاثة محاور (1) الموسم الزراعي الحالي لإنتاج قدر أكبر من الإمدادات وزيادة توافر الأغذية على المستوى المحلي (2) الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل لضمان الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية للإنتاج وإدارة مستجمعات المياه وإعادة التشجير و(3) إعادة تنظيم الزراعة مع التركيز الأوثق على المحاصيل الغذائية والنهوض بالتسويق والتعزيز المؤسسي.

بيان الرئيس المستقل للمجلس

96 – شكر السيد Luc Guyau الرئيس المستقل لمجلس المنظمة حكومة جمهورية بنما لتنظيمها المؤتمر وشعب بنما على كرمهم وحفاوتهم البالغة وأعرب عن تضامنه مع شعب هايتي وشيلي ونوه بضحايا الزلازل التي أصبات كل من البلدين.

97 – وتحدث الرئيس المستقل للمجلس عن التقدم الذي أحرزه في عمله وما تحقق من تقدم في خطة إصلاح المنظمة وتوقعات عملية تطبيق اللامركزية، وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وأشار إلى أن تنفيذ خطة العمل الفورية كانت مسؤولية جماعية تتطلب تكاتف جهود البلدان والمقر الرئيسي للمنظمة في روما والمكاتب الميدانية. وذكر أن لجنة البرنامج أوصت بأن يتخذ تدابير بدعم من أجهزة المنظمة لكي تتمكن المؤتمرات الإقليمية من تقديم توصيات إلى المجلس بشأن القضايا الإقليمية ذات الأولوية وأكد أهمية المؤتمرات الإقليمية التي تنعقد هذا العام في لحظة تاريخية من حياة المنظمة المؤسسية حيث ستنظر لجنة البرنامج ولجنة المالية في دورتيهما القادمتين على وجه الخصوص في توصيات هذه المؤتمرات الإقليمية بشأن القضايا ذات الصلة بالبرنامج والميزانية.

المسائل الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة ولا سيما تنفيذ خطة العمل الفورية بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية، وصوب رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية

98 – وأحيط المؤتمر علما بنتائج مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، ونتائج مؤتمر المنظمة الذي عقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، وتنفيذ خطة العمل الفورية والتقدم المحرز في عملية تطبيق اللامركزية.وأبلغ على وجه الخصوص بإعلان مؤتمر القمة العالمي والأهداف والمبادئ الإستراتيجية التي اتفق عليها خلال مؤتمر المنظمة لدى اعتماد الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 الذي تضمن لأول مرة أموال البرنامج العادي والأموال من خارج الميزانية.

99 – كما أحيط المؤتمر علما بالدور الجديد الذي أسند للمؤتمرات الإقليمية ولاسيما فيما يتعلق بتوصياتها بشأن مسائل البرنامج والميزانية، التي ستحال إلى مجلس المنظمة من خلال لجنتي البرنامج والمالية، وبشأن قضايا السياسات والتنظيم التي ستوجه إلى مؤتمر المنظمة في روما.وأحيط المؤتمر بالتفصيل بالتقدم المحرز بشأن خطة العمل الفورية وعملية تطبيق اللامركزية وجرى توضيح الأوضاع الأساسية فضلا عن الانعدام الحالي لتوافق الآراء في المناقشات الخاصة بعملية تطبيق اللامركزية.

100– وأكد المؤتمر أن على المنظمة أن تعتمد، إذا أرادت أن تحقق أهدافها النبيلة، على شبكة متينة من المكاتب الميدانية المزودة بموظفين من مستوى رفيع وبصلات مع المقر الرئيسي وروابط وثيقة مع الحكومات الوطنية والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف.

101– وأعرب المؤتمر عن اتفاقه مع الإجراءات الواردة في خطة العمل الفورية ومع التغييرات المقابلة في اختصاصات ومسؤوليات المكاتب الميدانية. غير أنه استرعى الاهتمام إلى النتائج المحتملة للتطبيق العشوائي لمعايير التبسيط الثمانية الواردة في الإجراء 3–84 من خطة العمل الفورية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن عملية نظرية تشمل احتمال تطبيق خمسة من المعايير الثمانية، أسفرت عن نتيجة مثيرة للانزعاج تشير إلى أن 94 في المائة من مكاتب المنظمة القطرية في العالم سوف تتعرض للإلغاء.

102– وأكد المؤتمر أهمية الاحتفاظ بوجود للمنظمة في جميع بلدان الإقليم وتعزيز الأفرقة المهنية والقدرات التقنية للمكتب الإقليمي والمكاتب الإقليمية الفرعية.

103– وشدد المؤتمر على أن معايير خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة الإدارية، بتفسيرها الضيق، لا تكفي بوضوح لتوجيه المقررات المتعلقة بعملية تطبيق اللامركزية. وأكد أهمية وجود المنظمة في بلدان الإقليم، وأكد أن جميع المكاتب الميدانية للمنظمة تقريبا وخاصة تلك التي تقوم بتنفيذ برنامجها الميداني وتوفر المساعدة التقنية توجد في البلدان النامية.

104– وذكر المؤتمر أنه يتعين قبل اتخاذ قرارات بشأن عملية تطبيق اللامركزية بالاستناد إلى معايير خفض التكاليف والوفورات فقط، إجراء تقييم للأداء الفعلي للمكاتب الميدانية التي يتعين تحقيق متطلباتها الناشئة عن دورها الجديد.

105– وشدد المؤتمر على أنه يتعين أن تراعي القرارات التي تتخذ بشأن عملية تطبيق اللامركزية مساهمات الحكومات في تشغيل المكاتب الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية بما في ذلك المساهمات في البنية الأساسية وبالموظفين ا لمحليين والأمن والمعدات وغير ذلك من السلع والخدمات.

106- وحث المؤتمر على أن تنظر عملية التبسيط في جميع العناصر ذات الصلة بأهداف المنظمة فيما يتجاوز مجرد اعتبار خفض التكاليف. ورأي أن من المهم توافر صياغة وتوضيح أفضل لنهج المرونة في تحديد حجم وتشكيل المكاتب الميدانية، وتحدث دفاعا عن وجود المنظمة في البلدان حيثما يكون ضروريا ومطلوبا من الحكومة المعنية.

107- ورأى المؤتمر أن من المفيد إجراء تقدير متعمق لخيار تقاسم المكاتب مع البرامج والوكالات الأخرى وشدد على ضرورة أن لا يؤثر هذا الخيار في ولاية المنظمة أو البرامج التي توافق عليها الأجهزة الرئاسية.

108- وطلب المؤتمر سماع رأي الممثل الإقليمي للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي ذكر أن تقدما قد لوحظ في ستة من الإجراءات الخمسة عشرة من خطة العمل الفورية. ولذا أكد الحاجة إلى التقدم بوتيرة أسرع في عملية تطبيق اللامركزية. وذكر أن القدرات التقنية المتوافرة لدى الممثليات القطرية والإقليمية الفرعية لا تكفي لتلبية متطلبات البرنامج الميداني. وأشار الممثل الإقليمي للمنظمة كذلك إلى أنه على الرغم من مساهمات مرفق برنامج التعاون التقني، ما زالت الممثليات القطرية تعتمد بشدة على المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية التي تعاني هي الأخرى من قيود في توفير الدعم المطلوب.

109- وفي ما يتعلق بالمكاتب الميدانية، أشار الممثل الإقليمي إلى أن الاحتياجات والقدرات القطرية بشأن التدريب وتنمية الموارد البشرية ليست متماثلة تماما، وأن هناك خصائص إقليمية ينبغي مراعاتها. وأعرب عن قلقه إزاء ثقافة التركيز في عمل المنظمة، ووجود آليات رقابة قضت على المرونة.ورأى أن من الضروري أن تقترن اللامركزية بقدر أكبر من المرونة، وقدر أقل من البيروقراطية.

إنشاء مركز عالمي موحد للخدمات المشتركة

110- أحيط المؤتمر علما بالتقدم المحرز في إعادة التنظيم المتعدد المراحل للخدمات الإدارية في السنوات الأخيرة.فخلال عملية الاستعراض الأخيرة المدرجة في خطة العمل الفورية، جرى تحديد خدمات إضافية للمناطق الواقعة أمام السواحل بالإضافة إلى المستويات الضرورية للفرق التقنية وخطوط رفع التقارير وتقييم للهيكل الحالي في المحاور الثلاثة للخدمات الإدارية. كما قدمت التقديرات المقابلة للوفورات المحتملة.

111- ورأى المؤتمر أن عملية تقييم التغييرات في مراكز الخدمات المشتركة تتطلب المزيد من إمعان الفكر، وإدراج معايير إضافة إلى العوامل المتعلقة بالتكاليف. وعلى وجه الخصوص، أظهرت الخدمات التي يقدمها حاليا محور الخدمات المشتركة في سانتياغو نتائج جيدة من حيث ملامح اختصاصات الفريق القائم واللغات والمعارف المحلية والفروق في التوقيت. غير أنه يمكن تعزيزها بالنظر في فصل خدمات الموارد البشرية عن الخدمات الإدارية والسفريات بما يضمن المرونة والتجانس في أنشطة كلا المجالين.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

112- أحيط المؤتمر علما بالتقدم المحرز في إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويشكل الإصلاح عملية رئيسية لضمان تجانس الجهود للحد من انعدام الأمن الغذائي وفي تحويل هذه اللجنة إلى منتدى رئيسي عالمي لتحقيق الأمن الغذائي. ويعتمد نجاح الإصلاح على التزام البلدان والأقاليم.

113- وأخذ المؤتمر علما بوجود فريق استشاري مكون من ممثلي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث الزراعية الدولية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. ويمكن للجنة بعد إصلاحها أن تشكل فريق خبراء رفيع المستوى.

114- ووافق المؤتمر على أهمية تعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي وعلاقتها بالمؤتمرات الإقليمية. وأوضح أن من الضروري أن تحال الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي لأخذها في الاعتبار لدى اتخاذ قراراتها. غير أنه لم ير ضرورة لإنشاء فريق توجيه خاص لتوفير هذا الاتصال الذي يمكن توفيره بواسطة الهيئات الداخلية في المؤتمرات الإقليمية.وأيد المؤتمر كذلك مشاركة ممثلين من المؤتمرات الإقليمية في دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي لتيسير التغذية المرتدة المتبادلة بشأن عملهما.

115- وأشار المؤتمر إلى أن بالوسع أن تدعم مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025 الاتصال بين الإقليم ولجنة الأمن الغذائي العالمي خلال فترات مابين الدورات حيث توفر الأساس لعلمية مشاركة مختلف أصحاب المصلحة الإقليميين في اللجنة بعد إصلاحها التي تتسم أيضا بالطابع المتعدد القطاعات، وتعددية العوامل. وبذلك تعمل كقناة اتصال هامة لتحقيق مشاركة البلدان الأشد ضعفا التي تعاني من مشاكل كبيرة في مجال انعدام الأمن الغذائي وخاصة الدول الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي.

تقرير عن أنشطة المنظمة في الإقليم (2008–2009) والإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

116 - أحيط المؤتمر علما بالأنشطة التي نفذتها المنظمة كمتابعة للتوصيات والأولويات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأخذ علما بالتحديات الرئيسية المنتظمة ولاسيما الانفصال القائم بين النمو في الإنتاج والقضاء على الفقر. فلم يظهر النمو القطاعي المعجل في تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف وعلى الرغم من المعدلات الإيجابية للنمو الاقتصادي القطاعي لم ينخفض الفقر الريفي بنفس النسبة. وكان من بين الأسباب الهيكلية لهذا الانفصال أحوال العاملين بأجر في القطاع الريفي. ويجري المكتب الإقليمي للمنظمة دراسات بشأن هذا المجال المواضيعي مع تركيز خاص على ظروف عمل العمال الموسميين.

117- وأعرب المؤتمر عن ارتياحه لاستجابة المنظمة للتوصيات والأولويات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الثلاثين، ولنوعية الأنشطة الناشئة عن ذلك.

118- وأوصى المؤتمر بتعزيز آليات اتصال المنظمة في الإقليم واقترح على وجه الخصوص تحسين صفحة المكتب الإقليمي على الشبكة وذلك على وجه الخصوص بالتوسع في نشر التقارير والمطبوعات للاستفادة بصورة أفضل بجوانب التقدم التقني الكبيرة التي حققتها المنظمة.

119- وأكد المؤتمر من جديد الحاجة إلى إتاحة وثائق المؤتمر الإقليمي بصورة مسبقة كافية لإتاحة الفرصة لدارستها وتيسير مناقشتها.

120- وأوضح المؤتمر أن أسعار المدخلات ولاسيما الأسمدة تمثل دائما معوقات خطيرة أمام زيادة إنتاج الأغذية وتحقيق الربحية في الزراعة.ويعتبر الوضع شديدا بصورة خاصة في البلدان الجزرية الصغيرة التي لا تنتج الأسمدة وأوصى المنظمة بأن تبحث وضع السياسات التي تعالج هذا الوضع.

هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا واللاتينية والبحر الكاريبي وهيئة مصايد الأسماك غرب ووسط المحيط الأطلسي وهيئة المصايد الداخلية في أمريكا اللاتينية

121 - أعرب المؤتمر عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به هيئات غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أو مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الأطلسي، والمصايد الداخلية لأمريكا اللاتينية، وأبرز الأولوية القصوى لمواضيع المناقشة التي جرى فيها وفائدة ما توصلت إليه من استنتاجات. وأشار إلى ضرورة أن يحظى عمل هذه الهيئات بقدر أكبر من الدعم من البلدان، وزيادة إبراز هذا العمل. واقترح أن تدير هذه الهيئات عملها بقدر أكبر من التعمق والتفاصيل وأن تقدم توصياتها بشأن مسارات العمل للمؤتمر الإقليمي.

122- وأشار المؤتمر إلى أن بوسع هذه الهيئات الاضطلاع بدور استشاري للمؤتمرات الإقليمية وأن تعمل على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

123- وصادق المؤتمر على القرارات التي اتخذتها هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال دورتها الأخيرة ولاسيما فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات وتنمية النظم المستدامة للزراعة المختلطة بالغابات. كما أن الخطوط التوجيهية الخاص بعكس مسار الخسائر التي تلحق بالمناطق الحرجية والجهود التي تبذل لإدراج تثمين الأصول البيئية في الحسابات القطرية.

124- وأيد المؤتمر الجهود التي تبذلها هيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتعزيز كفاءة قطاع الثروة الحيوانية وما يرتبط به من استدامة بيئية من خلال نظم الإنتاج المستدامة وقياس وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ووافق المؤتمر أيضا على الحاجة إلى الاعتراف الواجب بأهمية قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإستراتيجية استئصال الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وفي هذا الصدد، دعا المنظمة إلى زيادة الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية.

125- وأيد المؤتمر الخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة عن هيئة المصايد الداخلية لأمريكا اللاتينية وهيئة تربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوصى بأن تكثف هاتان الهيئتان من التعاون بين بلدان الإقليم لتحقيق الإدارة المستدامة واستخدام أحواض الأنهار العابرة للحدود. وأكد الإمكانيات الإستراتيجية لتربية الأحياء المائية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والمساعدة في مكافحة الفقر بطريقة مسؤولة من الناحية الاجتماعية ومستدامة من الناحية البيئية. وحث على زيادة الدعم لقطاع تربية الأحياء المائية الصغير النطاق والفقير في الموارد وطلب أن تتصل الهيئتان بقدر أكبر من النشاط والاستمرارية مع بلدان الإقليم.

الوضع في هايتي وعملية إعادة التعمير: اعتبارات الأمن الغذائي والزراعة في البرمجة المستقبلية

126- رحب المؤتمر بالتقرير الخاص بتعاون المنظمة مع هايتي وعن التقدم في التعامل مع حالات الطوارئ وتعزيز إعادة تعمير الزراعة في هايتي على المدى الطويل. وشدد المؤتمر على الأهمية الجوهرية لدعم السلطات الهايتية في إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تشمل نقص البذور جيدة النوعية، وإعادة بناء سلاسل توزيع الأغذية، والإدارة الشفافة التي تتسم بالكفاءة للأموال، وتدعيم إجراءات التعاون الجارية وتحقيق الاستثمارات اللازمة للانتعاش الزراعي.

127- واعترف المؤتمر بالخطورة غير العادية للوضع في هايتي نتيجة للزلازل وما نشأ عنها من تعقيدات طبيعية واقتصادية واجتماعية فضلا عن السياق غير المواتي الذي كان سائدا قبل ذلك. وأعرب عن تقديره للاستجابة السريعة والتعاون الذي يتسم بالكفاءة من جانب المنظمة و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وإنشاء فريق مهام ثلاثي لها.

128- وصادق المؤتمر على نهج التعاون المتكامل الذي وضعته المنظمة للتعامل مع حالة الطوارئ واستعادة القطاع الزراعي وتعزيز التدابير الهيكلية طويلة الأجل.

129- وأعرب المؤتمر عن ارتياحه للأنشطة التعاونية مع هايتي التي اتخذتها مختلف بلدان الإقليم، وللخطط الجارية لزيادة أعمال التضامن والمساعدة هذه وفي هذا الصدد، يتوقع حدوث تدخل من جانب الجماعة الكاريبية

سيركز على بعض المجالات المختارة بما في ذلك إنتاج البذور واستصلاح الأراضي وإدارة المياه وأنشطة ما بعد الحصاد وغير ذلك من التدخلات البالغة الأهمية المدرجة في خطة العمل.

130- وأوصى المؤتمر بضمان التنسيق الفعال حتى يمكن تسليم المساعدات والتعاون والمساهمات النقدية والعينية بطريقة حسنة التوقيت لأولئك الذين في أمس الحاجة ولكي تسهم في تحقيق أهدافها المتوخاة. وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة مشاركة لا من جانب الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف فحسب بل ومن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

131 - ورحب المؤتمر بالرسالة التي وردت من وزير الزراعة في هايتي التي أعرب فيها عن شكره لبلدان الإقليم، وللمنظمة والوكالات والمؤسسات الأخرى لتضامنها وتوفير المساعدة في الوقت المناسب. وأوضح الموقف الحالي مشيرا إلى الأوضاع الصعبة التي كانت سائدة قبل 12 يناير/ كانون الثاني 2010، وتأثير الزلازل، واستجابة وزارة الزراعة بموجب إستراتيجيتها للتصدي لحالة الطوارئ. وذكر أن الكارثة وانعكاساتها الخطيرة تمثل أيضا تحديا أمام التخطيط لتعمير القطاع الريفي والزراعي في البلد.

الأمن الغذائي والتغذوي: حق الإنسان في الغذاء

132- وافق المؤتمر على محتويات التقرير الذي قدم مشيرا إلى أنه يوجز المشاكل الحالية التي تواجه التنمية الزراعية في بلدان الإقليم. وأعرب عن ارتياحه للنهج المتبع وأشاد بالمنظمة لما تحلى به التحليل من جودة وعمق.

133- وأوصى المؤتمر بأن يتضمن التحليل أيضا تأثيرات أسواق السلع الدولية شديدة التشويه والمركزة وغير العادلة التي تشكل عقبة خطيرة أمام التنمية الزراعية والريفية في بلدان الإقليم.

134- وأوصى المؤتمر بأن تسند المنظمة أولوية للتعاون في إنتاج الأغذية الأساسية في الزراعة الأسرية والاهتمام بمشاكل دخول الأسواق وارتفاع تكاليف المعاملات ومشاركة الزراعة الأسرية بصورة عادلة في سلاسل القيمة.

135- وطلب المؤتمر إدراج تربية الأحياء المائية الحرفية في التحليل الخاص بتنمية الإنتاج الصغير النطاق.وحث على مراعاة مساهمات المنظمات الاجتماعية والصيادين الحرفيين ومربي الأحياء المائية الأسريين.

136- وأشار المؤتمر إلى ضرورة توفير المياه العامة، حسب مقتضى الحال، لتربية الأحياء المائية.

137- وأحاط المؤتمر علما مع التقدير بإنشاء شبكة تربية الأحياء المائية للأمريكتين مما يعزز من أواصر التعاون بين بلدان الإقليم. كما أحاطت علما مع التقدير بالمساهمة الأولى البالغة مليون دولار لهذه الشبكة.

138- وأقر المؤتمر الحاجة إلى المضي قدما في تجميع مسرد المصطلحات لتحقيق التجانس بين المفاهيم ذات الصلة بالإقليم وخاصة فيما يتعلق بسيادة الأغذية ومصطلحاتها وانعكاساتها.

متابعة مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025

139- رحب المؤتمر بالتقرير الخاص بأنشطة مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025 وهنأ الأمانة على ما تحقق من تقدم.

140- وأكد المؤتمر من جديد دعمه لمبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025 مؤكدا دورها الكامن في التعبئة الدولية للموارد لأغراض الأمن الغذائي والتغذوي. وأوصى بأن تستخدم هذه المبادرة كجهة وصل مفضلة بين لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمر الإقليمي.

تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية للإقليم في الفترة المالية القادمة

141- صادق المؤتمر على التقرير الخاص بتنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 واقترح مجالات أولوية لعمل المنظمة في الإقليم خلال الفترة المالية 2012–2013 (الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ والاستدامة البيئية والكوارث العابرة للحدود وتعزيز الزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأسرية).

142- وأقر المؤتمر أهمية إجراء أول دورة كاملة للتخطيط ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج، وتعهد بالمساهمة في العملية.

تقديم تقارير ومقترحات الأقاليم الفرعية للكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

143- أقر المؤتمر بأن المناقشات الجماعية لتحديد أولويات كل إقليم من الأقاليم الفرعية أسهمت إسهاما كبيرا في خطة عمل المنظمة للإقليم. وترد النصوص الكاملة للأولويات التي حددت في كل إقليم فرعي في المرفقات جيم ودال وهاء.

144- وحدد الإقليم الفرعي للكاريبي الأولويات التالية:

- إدارة المخاطر
- الأمن الغذائي والتغذوي
- البذور المعتمدة رفيعة الجودة

- الصحة والسلامة
- تغير المناخ
- الأمراض العابرة للحدود.

كما حدد قضايا أخرى يتعين نظرها:

- التأمين الزراعي
- القروض الزراعية
- التعاون بين بلدان الجنوب
- دعم المنظمة للحصول على الأموال المتاحة للأمن الغذائي.

وأخيرا شدد على الحاجة إلى أن تخصص المنظمة برنامجا محددا للمساعدة التقنية لهايتي.

145- وحدد الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية الأولويات التالية:

- الزراعة الأسرية.
- التنمية الإقليمية في الريف.
- الإدارة المتكاملة للمياه.
- الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية.
- التنمية المستدامة للثروة الحيوانية مع التركيز على الإنتاج الصغير النطاق.
- الصلات بين صغار المنتجين والسوق.

كما حدد مواضيع شاملة تحتاج إلى نظر في إطار تعاون المنظمة في الإقليم:

- التنمية المتكاملة للموارد البشرية ذات الصلة بالزراعة.
- التعزيز المؤسسي لتدعيم القدرات الحكومية على الاستجابة
- استعراض السياسة الزراعية في الإقليم.
- تعزيز قدرات البحث والابتكارات التكنولوجية وإدارة المعارف والحصول على المعلومات مع إقامة صلات مؤسسية إقليمية.
- تعزيز الإرشاد والتدريب ونقل التكنولوجيا لصغار المنتجين.
- مناقشة المفاهيم ذات الصلة بالزراعة الأسرية والموافقة عليها
- تعزيز القدرات المؤسسية على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها فيما يخص الزراعة.
- تنمية القدرات المؤسسية على إدارة البدائل المالية

وطلب الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية إدراج المكسيك في الإقليم الفرعي، وأن يعرف بعد ذلك باسم الإقليم الفرعي لوسط أمريكا. وأخيرا طلب منح مكتب المنظمة في غواتيمالا صفة الممثلية الدائمة.

146- وحدد الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية الأولويات التالية:

- الحق في الغذاء الكافي
- الزراعة الأسرية
- التنمية الريفية
- التكنولوجيا الاجتماعية
- الجودة والسلامة
- تغير المناخ
- التنوع البيولوجي

كما حدد الموضعين الشاملين التاليين:

- الجنسانية
- الشباب

واتفقت بلدان الإقليم الفرعي على أنها تفضل الاحتفاظ بالصلات المباشرة مع المكتب الإقليمي في سانتياغو، شيلي لتجنب ازدواجية الجهود ولتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية المتاحة. ولذا فقد رفضت إنشاء فريق متعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية. كما أكدت الحاجة إلى تعزيز المكتب الإقليمي للمنظمة والمكتبين الإقليميين الفرعيين لأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي بالموارد البشرية والتسهيلات والبنية الأساسية والموارد المالية.

مسائل أخرى

147- أخذ المؤتمر علما بالاقتراح المقدم الذي مفاده أن لدى اجتماعات الجلسات العامة لمجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إمكانية إقامة صلات مباشرة مع الممثل الإقليمي وممثلي الأقاليم الفرعية من خلال مؤتمرات الفيديو أو غير ذلك من الآليات المناسبة عندما يرى رئيس المجموعة ضرورة لذلك.

148- وأشار المؤتمر إلى أنه يتعين، خلال فترة السنتين قبل المؤتمر الإقليمي القادم، أن يعتبر نائبان للرئيس أنفسهما معينين بالإضافة إلى الرئيس والمقرر المعينين بالفعل: هما الوزير أو ممثل البلد الذي استضاف المؤتمر السابق وهو البرازيل، والوزير أو ممثل البلد الذي سيستضيف المؤتمر القادم وهو الأرجنتين.

149- وفيما يتعلق بالتغييرات المطلوبة في مقترحات مجموعة الأقاليم الفرعية والتي وافق عليها المؤتمر الإقليمي، فإن المؤتمر يفهم أن المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى سوف يشمل المكسيك وسوف يصبح المكتب الإقليمي الفرعي لوسط أمريكا، وأن كوبا والجمهورية الدومينيكية سوف يشاركان في اجتماعات الإقليم الفرعي عندما يتراءى لهما ذلك. كما يفهم المؤتمر أن المكتب الإقليمي في سانتياغو، شيلي سيكون لديه فريق متعدد التخصصات واحد يضم الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية. وسيجري تعديل وظائف نائب الممثل الإقليمي وستكون هي فقط تلك الخاصة بممثل المنظمة في شيلي.

150- أوصى المؤتمر بأن تضم الوفود التي تعتمد لاجتماعات فترة السنتين الوزارات والهيئات المختلفة المتعلقة بمختلف مجالات اختصاص ولاية المنظمة بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والمياه والبيئة والتنمية الريفية والزراعية بالإضافة إلى ممثل واحد على الأقل للمجتمع المدني من أحد هذه القطاعات

151- أوصى المؤتمر بأن يتاح للجنة التقنية، من الآن فصاعدا، عقد اجتماعات إقليمية فرعية في وقت مبكر عن اجتماع المؤتمر الإقليمي.

152- أشار المؤتمر إلى أهمية التعيين المقبل للمدير العام الجديد للمنظمة، وفي هذا الصدد يستذكر أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي الإقليم الوحيد الذي لم يسبق له على الإطلاق أن قدم مديرا عاما للمنظمة. وأوصى بأن تبدأ مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مشاورات غير رسمية لضمان الدعم الإقليمي لمرشح واحد لمنصب المدير العام للمنظمة.

153- اقترح المؤتمر ترجمة التقرير النهائي للمؤتمر إلى جميع لغات المنظمة الرسمية ثم توزيعه على البلدان الأعضاء دون تأخير.

154- أعرب المؤتمر عن امتنان بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للمدير العام لما قدمه من خدمات للمنظمة وللإقليم طوال فترة ولايته والتي عمل خلالها دون هوادة على وضع الأمن الغذائي على قمة الأولويات، وقدم الدعم النشط لجهود الحكومات والمؤسسات الإقليمية والمجتمع المدني الرامية إلى مكافحة ويلات الجوع والفقر بطريقة فعالة ومستدامة.

155- وتلقى المؤتمر مع التقدير بيانات المجتمع المدني (الذي يرد في المرفق واو) ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (وترد بياناتهما في المرفقين زاي وحاء على التوالي).

تقرير اللجنة التقنية

افتتاح اجتماع اللجنة التقنية

156- افتتح المدير العام المساعد الممثل الإقليمي للمنظمة اجتماع اللجنة التقنية. ورحب بالمندوبين والمراقبين وقدم الشكر لحكومة وشعب جمهورية بنما على تنظيم هذه المناسبة.

انتخاب رئيس اللجنة التقنية ونائب الرئيس وتعيين المقرر

157- انتخبت اللجنة بالإجماع هيئة مكتب اللجنة التقنية الواردة في المرفق كاف.

إقرار جدول أعمال اللجنة التقنية والجدول الزمني

158- أقرت اللجنة جدول الأعمال والجدول الزمني للجنة التقنية على النحو الوارد في الوثيقتين LARC/10/1 وLARC/10/INF/2 (أنظر جدول الأعمال في المرفق طاء).

159- اقترحت اللجنة إعادة النظر في ترتيب "الزراعة" و"الأغذية" في العنوان باللغة الأسبانية للمنظمة بالنظر إلى أن الأغذية تأتي أولا في اللغات الرسمية الأخرى للمنظمة.

قضايا الطوارئ العالمية والإقليمية: إدارة حالات الطوارئ والتصدي لها في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

160- أعربت اللجنة عن قلقها إزاء المخاطر الناشئة عن الأمراض الحيوانية وغيرها من الأمراض العابرة للحدود وتدهور الموارد الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية التي تؤثر في الزراعة وعلى وجه الخصوص في حالة الأمن الغذائي والتغذوي للسكان.

161- ولاحظت اللجنة فائدة استراتيجية النهج المزدوج المتكامل للتصدي لحالات الطوارئ وأسبابها الهيكلية وشددت على أهمية أن يستند النهجان إلى الحقوق من أجل تعزيز فرص الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.

162- وأقرت اللجنة الحاجة إلى إجراءات متكاملة تتيح بالتزامن تقييم نظم الإنذار المبكر وإقامتها للحد من المخاطر وتوسيع قدرات التصدي لحالات الطوارئ الاجتماعية وتلك الخاصة بالكوارث الطبيعية.

163- وأعربت اللجنة عن تقديرها للإجراءات التي اتخذتها المنظمة لمساندة هايتي. وحثت المنظمة على تكثيف هذه الإجراءات بالتنسيق مع بلدان الإقليم للحد من جوانب الضعف واستعادة قطاع الزراعة في هايتي. ورأت اللجنة ضرورة أن يتخذ تعاون المنظمة مع هايتي بعدا خاصا ليشمل الدعم التقني لمواجهة المشاكل غير تلك المتعلقة بالزلازل مثل إدارة موارد المياه، والحاجة إلى مراعاة السكان المشردين وإعادة تأهيل الأراضي.

164- ودعت اللجنة إلى زيادة دعم المنظمة لاستخدام التكنولوجيات للوقاية من المخاطر والحد من آثارها وخاصة دور المكتب الإقليمي والحاجة إلى إقامة آليات للتعاون بين بلدان الإقليم.

165- وأكدت اللجنة الحاجة إلى إجراءات متكاملة للمنظمة في الإقليم مع إدراج الدعم التقني لتقييم وتلافي المخاطر والتصدي لحالات الطوارئ جنبا إلى جنب مع الإجراءات الإنمائية.

166- وذكرت اللجنة أن من الضروري، بالإضافة إلى التكاليف البشرية والبيئية للكوارث، النظر في تأثيراتها الاقتصادية. كما أبرزت الحاجة إلى إجراء توسيع كبير من نظام التأمين الزراعي، وطلبت من المنظمة تقديم الدعم لتنمية هذا التأمين ولاسيما في بلدان البحر الكاريبي وفي المناطق الأخرى الضعيفة بشدة.

167- وأشارت اللجنة إلى أن تأثيرات الكوارث الطبيعية تتفاقم في كثير من الأحيان نتيجة للحواجز التجارية. والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق. وطلبت اللجنة من المنظمة تقديم دعمها لتشجيع تحديث القطاع الزراعي بما في ذلك الحد من المخاطر وتحسين إدارتها وتعزيز قدرات الإنتاج والتجارة لتدعيم التنمية الاقتصادية.

168- وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى زيادة الوضوح المفاهيمي في نظام المدفوعات مقابل الخدمات البيئية لتجنب الانعكاسات الضارة على التجارة.

169- رأت اللجنة أن دعم المنظمة مطلوب للمساعدة في تحديد طرق قياس تأثيرات غازات الاحتباس الحراري وأعربت عن اعتقادها الأكيد بأن المساعدة المالية من البلدان الصناعية يمكن أن تستكمل بأدوات السوق المستندة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

تعزيز جوانب التآزر والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية لدى المنظمة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

170- أكدت اللجنة أهمية التنوع البيولوجي لإنتاج الأغذية ولتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية للسكان.

171- أكدت اللجنة ضرورة أن تراعي عملية تبادل الموارد الوراثية شهادة المنشأ لضمان التقاسم العادل والمتساوي للمنافع المستمدة من استخدامها. وأيدت اللجنة إبرام اتفاقات تعاون لمكافحة القرصنة البيولوجية.

172- وأعربت اللجنة عن قلقها من أن ارتفاع أسعار البذور المحسنة قد يحرم صغار المنتجين من الحصول على المواد الوراثية المقاومة للظواهر المناخية المعاكسة مثل الجفاف. وطلبت من المنظمة دعم عملية تعزيز مراكز بحوث التكنولوجيا الحيوية وتدريب الموظفين المتخصصين في بلدان الإقليم.

173 - وأوضحت اللجنة الحاجة إلى التعاون التقني للمنظمة لتوفير جوانب التآزر في بناء القدرات لتحسين القطاع الزراعي والبيئة والتجارة.

174- وذكرت اللجنة أنه ينبغي أن لا يؤدي تطوير الهندسة الوراثية إلى تدمير أو تلوث نظم الإنتاج التقليدية، ودعت المنظمة إلى دعم تنمية الإنتاج الصغير النطاق مع إيلاء الاهتمام لعمليات التعديل والتكيف التي تكون ضرورية لكل حالة معينة.

175 - وأكدت اللجنة من جديد قلقها إزاء تزايد الجوع والفقر، والضغوط التي تمارسها زيادة الطلب على الأغذية على الموارد الطبيعية. وينبغي تقييم إمكانيات الموارد الوراثية على الإنتاج في ضوء قدراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية.

176- وأوصت اللجنة بأن تدعم المنظمة تطوير البنية الأساسية لحفظ وتوفير الموارد الوراثية وتكثيف التعاون التقني في برامج إنتاج البذور المعتمدة.

تغير المناخ وتأثيراته على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

177- أقرت اللجنة وجود دلائل على خطورة تغير المناخ والتأثيرات القوية لأثاره على القطاع الزراعي وارتفاع جوانب الضعف لأشد البلدان فقرا. وفي حين أن بعض المناطق المعتدلة قد تستفيد،فإن الغلات سوف تتناقص في المناطق الاستوائية، وقد تكون التأثيرات في المناطق الجافة الناجمة عن زيادة التملح وزحف الصحراء شديدة الخطورة. وسوف تتضرر مصايد الأسماك أيضا.

178- ولاحظت اللجنة الضعف الشديد الذي تعاني منه بلدان الإقليم إزاء تأثيرات تغير المناخ وخاصة الدول الجزرية الصغيرة في الكاريبي، والكثير من المناطق الساحلية والمناطق المعرضة للظواهر المتطرفة. ويفرض هذا الوضع تحديا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي استخدامها في توجيه عمل المنظمة في الإقليم.

179- وأكدت اللجنة الحاجة إلى تعاون يتسم بالكفاءة من جانب المنظمة لدعم الانتعاش السريع للزراعة باعتبار ذلك عنصرا مكملا لتدابير التصدي للكوارث الطبيعية. كما طلب من المنظمة معالجة الأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات المحلية التي تعرضت للتشريد نتيجة لهذه الظواهر.

180- وشددت اللجنة على الحاجة إلى أنشطة مرتبة الأولوية للتكيف مع آثار تغير المناخ ولتكثيف الممارسات الرامية إلى تيسير تخفيفها.وطلبت أن تنظر المنظمة في إمكانية ومزايا إقامة نظام لرصد تأثيرات تغير المناخ على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

181- وأشارت اللجنة إلى ضرورة النظر إلى تنمية الوقود الحيوي بوصفه خيارا للحد من انبعاثات الكربون ضمن الإطار العريض للتدابير الرامية إلى تجنب تفاقم تغير المناخ وذلك على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وبلدان الإقليم ليست من بين تلك المسببة في هذه المشكلة.

182- ورأت اللجنة ضرورة تحديد المناطق والنظم الضعيفة بصورة خاصة لزيادة الدقة في تحديد تدابير للتخفيف والتكيف بما يعكس ظروف وأولويات كل بلد.

183- وشددت اللجنة على ضرورة أن تراعي إجراءات المنظمة بشأن تغير المناخ جوانب الضعف الناشئة عن الفقر والظروف الطبيعية. وأبرزت، على وجه الخصوص التأثيرات الخطيرة لتغير المناخ على المناطق الساحلية ومجتمعات الصيد. والحاجة إلى مراعاة الاستخدام الملائم للمياه.

184- والتمست اللجنة تعاون المنظمة في المشاركة، كجزء من التوجه الاستراتيجي إزاء تغير المناخ، في تعزيز تنمية زيادة الكفاءة في الإنتاج الزراعي وليس مجرد النظر في الخفض الكمي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

185- وأشارت اللجنة إلى ضرورة أن تستند إستراتيجية التعامل مع تأثيرات تغير المناخ إلى مبادىء المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد، وتوجيه الاهتمام إلى المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة إزاء مشكلة تغير المناخ والحاجة إلى احترام مبادىء المساواة والأمن الغذائي والتغذوي في البلدان النامية.

تنمية المناطق الريفية وانعكاساتها المؤسسية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

186- أقرت اللجنة التباين الشاسع في الظروف الاجتماعية الاقتصادية والأرضية للتنمية الريفية في الإقليم وهو التباين الناشئ عن الاختلافات في الحصول عل أصول الإنتاج والأسواق. وحددت الحاجة إلى سياسات للتنمية الريفية ذات نهج قائم على المناطق لدعم زيادة المساواة.

187- وأكدت اللجنة أهمية الزراعة الأسرية لكل من الأمن الغذائي والتغذوي وللتخفيف من حدة الفقر، واستدامة النمو الاقتصادي والبيئة، مما تستحق معه القيام بدور استراتيجي في سياسة التنمية.

188- وأشارت اللجنة إلى أن تنمية الزراعة الأسرية لا يحتاج إلى تحقيق تقدم في الإنتاج الأولي فحسب بل وكذلك في إدراجها في سلاسل الإنتاج، وتوفير الدعم للتمويل والتسويق. وينبغي إدراج التنمية الريفية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأن تيسر تنويع الإنتاج الزراعي والتوسع في الزراعة القريبة من المدن وتعزيز الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية.

189- وشددت اللجنة على ضرورة أن يشجع جدول أعمال المنظمة للتعاون في بلدان الإقليم متابعة الالتزامات التي ووفق عليها خلال مؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

190- وأشادت اللجنة بالأعمال التي تقوم بها المنظمة للترويج للحق في الغذاء واقترحت الترويج للحق في الأرض لتعزيز قدر أكبر من المساواة في توزيعها.

191- وطلبت اللجنة من المنظمة مواصلة تعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم وأن تيسر التنمية التكنولوجية في إنتاج الأغذية وتسويقها وتصنيعها واستهلاكها وتبادل الخبرات لترشيد موارد الإنتاج.

192- وحثت اللجنة المنظمة على توفير الدعم لتنمية الزراعة الأسرية مع التركي على استعادة المعارف التقليدية وإدراج الممارسات الجيدة لضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

تقرير هيئة الدستور الغذائي وسلامة الأغذية في الإقليم

193- أكدت اللجنة أن الدستور الغذائي يمثل موضوعا من الموضوعات التي تحظى بالأهمية البالغة لجميع البلدان. غير أنها أعربت عن القلق إزاء محدودية مشاركة بلدان الإقليم في اجتماعات الدستور. وأكدت أن ذلك يرجع إلى الانتشار الجغرافي للاجتماعات، ونقص الأموال للمشاركة وسوء توزيع المعلومات.

194- وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة أهمية حساب الأمانة إلاّ أنها أكدت الحاجة إلى موارد إضافية لاستعراض معايير التصنيف التي تحدد التأهل للاستفادة من الحساب.

195- واقترحت اللجنة التفكير في إنشاء حساب إقليمي تكميلي لتعزيز مشاركة بلدان الإقليم الأوسع في الاجتماعات.

اجتماعات المجموعة الإقليمية الفرعية: الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

196- أحيطت اللجنة علما بالأولويات التي اقترحها كل إقليم فرعي بما في ذلك التحديات والتوقعات والمجالات المواضيعية والتحديد الأولي لأولويات عمل المنظمة. وسوف تعرض نتائج مناقشة هذه المقترحات الأولية خلال الجلسة العامة للمؤتمر.

بنود ختامية

موعد ومكان المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للمنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

197- أحاط المؤتمر علما مع التقدير بالعرض الذي قدمه وفد الأرجنتين لاستضافة المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للمنظمة المقرر عقده في 2012. وقد وافقت الوفود الحاضرة على العرض بالإجماع.

اعتماد التقرير (بما في ذلك تقرير اللجنة التقنية)

198- اعتمد المؤتمر بالإجماع التقرير بما في ذلك تقرير اللجنة التقنية الذي يعتبر جزءا أساسيا من هذه الوثيقة.

اختتام المؤتمر

199 - أعرب المؤتمر عن شكره لحكومة وشعب جمهورية بنما لاستضافة المؤتمر والتسهيلات التي أتيحت لوقائع عملها.

200- وشكر الرئيس المستقل للمجلس حكومة وشعب جمهورية بنما لما قدم من حفاوة وهنأ الوفود على ما أنجزوه من أعمال.

201- وأعرب الممثل الإقليمي للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نيابة عن المنظمة، عن شكره للمندوبين لما بذلوه من جهد، ولوزير التنمية الزراعية في جمهورية بنما على التنظيم الممتاز الذي اتسم به المؤتمر.

202- وهنأ وزير التنمية الزراعية في جمهورية بنما الوفود على حصيلة مداولاتها وشكر جميع أولئك الذين ساعدوا في تنظيم المؤتمر.ونيابة عن حكومة وشعب جمهورية بنما أعلن اختتام المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

المرفق ألف

بيان المدير العام

السيد الرئيس
السيد الرئيس المستقل للمجلس
المندوبون الكرام
أصحاب المعالي
سيداتي سادتي

لمن دواعي الفخر والسرور أن أكون هنا اليوم معكم في هذه المدينة الجميلة بنما بمناسبة المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وأود نيابة عن المنظمة وعنكم جميعا أن أعرب عن امتناننا لفخامة رئيس الجمهورية Ricardo Alberto Martinelli Berrocal وحكومته وشعب بنما لاستضافة هذا المؤتمر ولما أبدوه من حفاوة بالغة.

حالة الأغذية والزراعة في العالم وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لقد تعهد رؤساء الدول والحكومات عام 1996 خلال مؤتمر القمة العالمي بخفض أعداد السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015 لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع. وأعيد تأكيد هذا الالتزام العالمي في المؤتمرات الدولية الأخرى بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية في 2000 ومؤتمر القمة العالمي: *خمس سنوات بعد الانعقاد* في 2002. وفي فترة لاحقة قرر مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. اتخاذ سلسلة من التدابير لاستئصال الجوع بالكامل من العالم.

غير أن أحدث البيانات التي جمعتها المنظمة تشير للأسف إلى أن الوضع الحالي قد أصبح أكثر إثارة للانزعاج مما كان عليه في 1996. فقد زاد الجوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة للارتفاع الشديد في الأسعار، وتفاقم نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت في العالم وفي عام 2009، زادت أعداد الجوعى بنحو 105 ملايين نسمة عن السنة السابقة حيث وصلت هذه الأعداد إلى مليار نسمة أي فرد واحد من بين كل ستة أشخاص.

ولم ينج إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من هذا الوضع.مما يدعو للأسف أن أزمة الأغذية والأزمة الاقتصادية قضت على التقدم الذي أحرز خلال السنوات العشر الماضية. وفي ما بين 1995–2007 و2004–2006

انخفض عدد من يعانون من نقص الأغذية بنحو 6.5 مليون نسمة أي بانخفاض يبلغ 12.5 في المائة. ووفقا لأحدث التقديرات، زاد مستوى انعدام الأمن الغذائي في الإقليم في 2009 حيث أصبح 53 مليون نسمة يعانون من الجوع.

ويعتبر ذلك مفارقة بالنسبة لإقليم ينتج ما يكفي من الغذاء لتغطية الاحتياجات التغذوية لجميع سكانه، والأكثر من ذلك يصدر فوائض كبيرة للأجزاء الأخرى من العالم. وعلى ذلك فإن مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الإقليم ليست مشكلة عدم توافر الأغذية على المستوى الإقليمي بل هو مشكلة قدرات الإنتاج في بعض البلدان وعدم كفاية الحصول على الأغذية لنسبة كبيرة من السكان.

كذلك فإن تأثير الأزمة الغذائية غير متساوي فيما بين البلدان. فالبلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية والطاقة كانت البلدان الأشد تضررا من الأزمة. وهناك أيضا البلدان التي لديها أعلى مستويات الفقر والتي شهد معظمها انخفاضا في الطلب على صادراتها وانخفاض في التدفقات المالية الخارجية. وتحملت بعض بلدان الإقليم أيضا أثار الكوارث الطبيعية مثل حالات الجفاف والفيضانات والتي اجتاحت العديد من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية في 2009.

غير أن هذا الوضع المأساوي أدى إلى وضع الزراعة والأمن الغذائي في قلب السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية وهو الأمر الذي يرجع إليه الفضل في أن ننظر إلى العقد الجديد بتفاؤل. وينبغي أن يوفر هذا الترتيب الجديد للأولويات فرصة لدعم صغار المنتجين وتدعيم الزراعة الأسرية.

التنمية الزراعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفترة 2008–2009

أسهمت الزراعة والغابات في عام 2008 بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وتراوحت المساهمات الآحادية بين 20.2 في المائة في هايتي و21.4 في المائة في باراغواي و1.6 في المائة في المكسيك و1.3 في المائة في البهاما.

المحاصيل

أنتج الإقليم في 2008 مقدار 185 مليون طن من الحبوب بزيادة بنسبة 3.3 في المائة عن العام السابق. وجرت زراعة 75 في المائة من تلك الحبوب في أمريكا الجنوبية. ونظرا لاتساع رقعة الأراضي الزراعية فيها وقدرتها التنافسية، فإن أمريكا الجنوبية هي الإقليم الفرعي الذي يساهم بمعظم الإنتاج المحصولي في الإقليم.

الثروة الحيوانية

تشكل الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 45 في المائة من القيمة الزراعية المضافة في الإقليم وتمثل 40 في المائة من القيمة العالمية للإنتاج الزراعي. فلدى قطاع الثروة الحيوانية قيمة تبلغ 79 مليار دولار أمريكي.

وقد ظل هذا القطاع لعدة سنوات يدعم النمو في الإقليم بنسبة 4 في المائة أي ضعف المتوسط العالمي. وبلدان المخروط الجنوبي هما أكبر البلدان المصدرة في العالم للحوم الأبقار حيث شكلت في 2008 نسبة 43 في المائة من المجموع العالمي.

وفي حين أن توقعات الإنتاج الحيواني في الإقليم تبدو مشجعة، فإن التحدي في المستقبل يتمثل في زيادة الإنتاجية مع التخفيف من التأثيرات البيئية. ومن هنا تظهر أهمية السياسات الرامية إلى تعزيز الاستخدام المستدام للأراضي، وحفظ المياه والتنوع البيولوجي والحصول على المدخلات والقروض والتكنولوجيات الملائمة حتى يمكنها زيادة الإنتاجية والحد من مخاطر إحلالها.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

وتكتسي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أهمية بالغة في الإقليم. ففي 2008، كانت المنتجات السمكية التي يأتي 95 في المائة منها من البحر، تشكل 12 في المائة من المجموع العالمي. كذلك فإن تربية الأحياء المائية شديدة الدينامية في الإقليم، حيث زادت حصتها في الإنتاج التجميعي من 2 إلى 10 في المائة منذ 1995.

ويبدو أن المصايد الصناعية التي تديرها بالدرجة الأولى بيرو وشيلي والمكسيك والأرجنتين وصلت إلى مستوياتها القصوى المستدامة من المصيد.وقد تباينت مستويات الإنزال السنوي مؤخرا بين 12 و14 مليون طن تستخدم كلها تقريبا كمساحيق وزيوت سمكية.

وعلى الرغم من أهمية مصايد الأسماك الحرفية والمعيشية وتربية الأحياء المائية صغيرة النطاق للأمن الغذائي فإنها مازالت أنشطة هامشية كثيرا ما تتجاهلها سياسات وبرامج المساعدة لتنمية القطاع.

الغابات

لدى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حاليا نحو 956 مليون هكتار من الغابات وهو ما يشكل 24 في المائة من الغطاء الحرجي في العالم. غير أن هذا هو أيضا الإقليم الذي يعاني من أفدح الخسائر. ففي غضون 10 سنوات فقط بين 2000 و2010 تقلص الغطاء الحرجي بنحو 44 مليون هكتار (أي 4.4 في المائة).

ونظرا لأهمية الغابات للإقليم، فإن هناك حاجة ملحة لاعتماد سياسات ملائمة وآليات جديدة لمكافحة تدهور الغابات وإزالة أشجارها.

السيد الرئيس
أصحاب المعالي، سيداتي سادتي

التحديات الرئيسية التي تواجه الإقليم

تكتسي الإستراتيجية للزراعة لتحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان وشعوب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أهمية بالغة. فمازالت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي في المناطق الريفية ومن ثم لها تأثير مباشر على إمكانيات التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود في المناطق الريفية. وفي نفس الوقت فإن التنمية الزراعية هي إحدى محركات النمو في المجالات الاقتصادية الأخرى.

فإذا أريد ضمان التنمية الزراعية المستدامة، يتعين على الإقليم أن يتصدى لتحديين: أولهما تغير المناخ وخاصة ارتفاع درجات الحرارة والتقلبات الشديدة في هطول الأمطار وزيادة وتيرة الظواهر المتطرفة، والتحدي الثاني هو الكوارث الطبيعية التي تصيب الإقليم بوتيرة متكررة وتتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

وعلاوة على ذلك مازالت البنية الأساسية الريفية، والحصول على المياه جيدة النوعية، والتمويل والهيكل المؤسسي تشكل عقبات رئيسية أمام النهوض بالإنتاجية الزراعية في الإقليم وخاصة في المناطق الريفية.

الإنجازات الأخرى

في هذا السياق الذي أعيد فيه التقدير السياسي للأمن الغذائي والتغذوي، حظيت "مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالي من الجوع بحلول عام 2025" بتأييد مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعني بالتكامل والتنمية الذي عقد في سلفادور دي باهيا في ديسمبر/ كانون الأول 2008. ولأول مرة، أدرج رؤساء دول وحكومات الإقليم الأمن الغذائي ضمن المواضيع ذات الأولوية على جدول أعمالهم المشترك. وأدت المبادرة بدعم من

المنظمة إلى وضع أطر قانونية ومؤسسية أكثر متانة للأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم وفي بعض الحالات، كان هناك اعتراف قانوني بالغذاء كحق من حقوق الإنسان.

كما قدمت المنظمة الدعم التقني للبرامج التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتدعيم الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم. وحظيت الزراعة الأسرية باهتمام خاص في هذه البرامج.

ومن الواضح أن الأنشطة المختلفة الكثيرة التي اضطلعت بها المنظمة في الإقليم خلال الفترة المالية الماضية هي أنشطة عديدة بدرجة لا يمكن حصرها. وسوف تتلقون تقارير عن الكثير منها خلال هذا المؤتمر.

الوضع في هايتي

في هايتي أدى الزلزال الذي وقع في 12 يناير/ كانون الثاني إلى تدمير بلد كان يعاني بالفعل من ضعف شديد. إذ يعتمد ما يقرب من 55 في المائة من سكان هايتي على الزراعة التي تشكل 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هناك مشاكل كبيرة تتعلق بإزالة الغابات، وتعرية التربة مما يجعل البلد أكثر ضعفا أمام الظواهر الموسمية المتطرفة ذات الصلة بالمناخ.

وقبل هذه الكارثة الطبيعية الكبيرة، كانت المنظمة تنفذ برامج إغاثة وتنمية تقدر بنحو 49 مليون دولار أمريكي، وكانت قد بدأت في تحقيق نتائج مشجعة. ودفعنا الزلزال إلى إعادة التفكير في أنشطتنا في هايتي. ويتعين على المنظمة أن تعمل، تحت إشراف حكومة هايتي، على تكثيف وتنويع أنشطتها على ثلاثة محاور رئيسية:

1 – فأولا علينا أن نركز جهودنا في المدى القصير على موسم الزراعة الربيعي الذي يستمر من مارس/ آذار إلى مايو/ أيار والذي يشكل 60 في المائة من الناتج الزراعي السنوي في البلد؛

2 – وبعد ذلك نحتاج إلى إعداد إجراءات متوسطة وطويلة الأجل تتيح الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية الزراعية وإدارة مستجمعات المياه وأنشطة إعادة التشجير؛

3 – وأخيرا علينا أن نعمل لإعادة تنظيم الزراعة مع التركيز على المحاصيل الغذائية والنهوض بتسويق المنتجات الزراعية والتعزيز المؤسسي.

وعلينا أن نبدأ العمل في الأجلين المتوسط والطويل على الفور. وقد تعاونت بعثة متعددة التخصصات من المنظمة مع المسؤولين في وزارة الزراعة في صياغة فصل عن الزراعة ومصايد الأسماك أدرج في تقييم الاحتياجات بعد الكارثة ووضع الخطة المتوسطة إلى طويلة الأجل للاستثمار لأحياء القطاع الريفي التي قدمت لمؤتمر في نيويورك في 31 مارس/ آذار من هذا العام.

وسيتعين توفير تمويل بنحو 800 مليون دولار لإعادة بناء قطاع زراعي حديث وقادر على المنافسة وقادر على توفير الغذاء لسكانه البالغ عددهم 10 مليون نسمة في بلد يعيش فيه 80 في المائة من الفقراء في القطاع الريفي الذي يشكل هو نفسه 60 في المائة من فرص العمل في البلد.

السيد الرئيس
أصحاب المعالي، سيداتي سادتي

جدول أعمال المؤتمر الإقليمي

يمثل هذا المؤتمر، فحسب توصياتكم وخاصة في برازيليا، فرصة للمشاركة في المناقشات الدائرة بشأن أوضاع الطوارىء العالمية والإقليمية وبشأن تغير المناخ وتأثيراته على الإقليم. كذلك فإن التنمية الإقليمية في المناطق الريفية والزراعة الأسرية هما موضوعان آخران على جدول أعمالكم.

وسيجري إبلاغكم بأنشطة المنظمة وستتاح لكم الفرصة لمناقشة أولويات الإقليم، وتنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وشبكة المكاتب الميدانية وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وسيطلع المؤتمر السلطات الإقليمية على أحدث المعلومات عن جهود الإنعاش في هايتي.

إصلاح المنظمة

تجتاز المنظمة الآن أعمق عملية إصلاح في منظومة الأمم المتحدة. فهو عملية تجدد جميع ترتيبات عملها وطريقة إدارتها لولايتها وتسليم خدماتها للبلدان الأعضاء.

وكان تنفيذ خطة العمل الفورية هدفا رئيسيا لكل من الدول الأعضاء والأمانة منذ اعتمادها من جانب الدورة الخاصة للمؤتمر التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. وتتمثل العناصر الرئيسية لخطة العمل الفورية بصورة أساسية في ما يلي:

- اعتماد إطار تخطيط وثقافة جديدة تعتمد على النتائج؛
- تطبيق اللامركزية وزيادة التفويض بالسلطات؛
- التبسيط التنظيمي؛
- تحسين إدارة الموارد البشرية؛
- زيادة فعالية الحوكمة.

ومنذ يناير/ كانون الثاني، تتحمل المكاتب الإقليمية مسؤولية الإشراف على ميزانية وبرنامج الموظفين التقنيين في الإقليم وتتولى بالتدريج القيادة في العمل التقني للمكاتب القطرية. وجرى أيضا تدريب موظفي المكاتب الإقليمية لتحمل المسؤولية عن برنامج التعاون التقني.

وتيسيرا لعملية التوفيق بين هيكل الإدارة لدينا والإطار المعتمد على النتائج، بدء في 2009 في عملية إعادة تنظيم شاملة للمقر الرئيسي للمنظمة ومن المقرر استكمالها في 2012. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذه العملية في إلغاء 40 وظيفة برتبة مدير لإعداد هيكل وتسلسل تنظيمي سهل.

وسوف يوضح لكم الرئيس المستقل للمجلس هذه الأنشطة بقدر أكبر من التفاصيل وخاصة على مستوى ممثلي الدول الأعضاء

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

وافقت الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على إصلاح كبير آخر، هو إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. والغرض من هذا الإصلاح هو تحسين حوكمة الأمن الغذائي العالمي باستخدام الهياكل والبرامج القائمة وإقامة شراكات فعالة.

وللجنة الأمن الغذائي العالمي المجددة الخصائص الوظيفية الهامة التالية:

- اللجنة منتدى عالمي للنقاش لتدعيم تلاقى وجهات النظر حول أسباب وانعكاسات انعدام الأمن الغذائي وطرق العمل اللازمة في هذا المجال؛
- اللجنة آلية للتنسيق العالمي للجهود الرامية إلى استئصال الجوع لضمان فعالية وتجانس الإجراءات على المدى الطويل؛
- تعمل على أساس علمي متين وتتضمن فريق خبراء رفيع المستوى سيمكن من اتخاذ القرارات الملائمة من خلال توفير البحوث والتحليلات التي تتسم بالموضوعية والحياد؛
- وهي مفتوحة لجميع أصحاب الشأن وتتضمن ممثلي الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية والشركاء الاقتصاديين والماليين والمؤسسات والمجتمع المدني.

غير أنه يتعين لكي تعمل اللجنة منبرا لصنع القرار الحكومي الدولي رفيع المستوى ومن ثم اكتساب ثقة سياسية، أن تمثل الحكومات على المستوى الوزاري في الاجتماعات. ومن المهم كذلك بالإضافة إلى الوزارات المعنية وإداراتها التقنية، أن تشارك وزارات التعاون والتنمية أيضا في المناقشات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية.

ومن المهم على المستوى الوطني إقامة شراكات تعتمد على المجموعات المواضيعية للأمن الغذائي والتحالفات الوطنية ضد الجوع التي سيتعين تدعيمها. وينبغي أن توفر هاتان الآليتان الدعم للحكومات التي هي مسؤولة عن ضمان توافر التخصيص والاستخدام الملائمين لموارد الميزانية، والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهكذا سوف توفر لجنة الأمن الغذائي الجديدة وفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع لها جنبا إلى جنب مع الآليات الوطنية ذات الصلة العمود الفقري للشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية..

الخلاصة

السيد الرئيس
أصحاب المعالي، سيداتي سادتي

لا يفصلنا عن عام 2015 سوى خمس سنوات وهو التاريخ الذي تعهد زعماء العالم بخفض الجوع والفقر المدقع عنده بمقدار النصف.

وقد اجتمع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لمساعدة مليار نسمة من الجوعى في العالم على تحسين ظروف معيشتهم، واستعادة الأمل في مستقبل أفضل. وفي هذا الصدد أود أن أبرز بعض العناصر الهامة في إعلان القمة الذي ينبغي الآن أن نرتكز عليه في التخلص من الجوع في العالم.

واحد: الالتزام الأكيد من جانب رؤساء الدول والحكومات بزيادة جهودهم من أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية بخفض أعداد الجوعى في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015 واستئصاله في أقرب فرصة ممكنة.

اثنين: الالتزام بتعزيز التنسيق والحوكمة الدولية للأمن الغذائي من خلال تنفيذ الإصلاح الجذري للجنة الأمن الغذائي العالمي وإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى في إطار اللجنة الجديدة.

ثلاثة: الالتزام بتعديل مسار الانخفاض في التمويل المحلي والدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية وإحداث زيادة كبيرة في الحصة من المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لهذه المجالات.

أربعة: القرار الخاص بالترويج للاستثمارات الجديدة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وخاصة في البلدان النامية والحد من الفقر لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

وينبغي لهذا المؤتمر الحادي والثلاثين أن يرتفع إلى مستوى التحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وإنني على ثقة من أن لدى بلدان الإقليم الإرادة السياسية والموارد لضمان التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي لشعوبها وسوف تواصل المنظمة، من جانبه، مساعدة الحكومات وشركائها في الإقليم في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الفعالة.

وشكرا على حسن استماعكم وأتمنى لكم التوفيق في عملكم.

المرفق باء

بيان الرئيس المستقل لمجلس المنظمة

السيد رئيس المؤتمر
السادة الوزراء ورؤساء الوفود الكرام
السيد المدير العام
السادة المندوبين والمراقبين الكرام
سيداتي سادتي

مقدمة

اسمحوا لي، نيابة عن مجلس المنظمة، أن أعرب عن عظيم شكري لحكومة جمهورية بنما لتنظيمها لهذا المؤتمر الإقليمي وتوفيرها جميع التسهيلات اللازمة. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى شهب بنما لما لقيناه من ترحيب رافع وكرم ضيافة. فبنما تستضيف مكتب المنظمة الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى وعلى ذلك فإنها شريك مختار لمنظمتنا.

وأود أن أبدأ حديثي بتأبين ضحايا الزلازل المدمرة التي هزت هايتي في 12 يناير/ كانون الثاني وشيلي في 27 فبراير/ شباط وأذكر من جديد تضامنا مع السكان المتضررين وأحيي شجاعة وجهود الحكومة في كلا البلدين في مساعدة الضحايا، والعمل صوب التعمير. والمجتمع الدولي يقف إلى جواركما، أولا الدول والمنظمات في الإقليم ولكن أيضا المنظمة التي تقدم المساعدة للمجتمعات الريفية.

ومن دواعي الفخر والسرور أن أشترك في هذا **المؤتمر الإقليمي**. ودورتنا في بنما تمثل اجتماع المؤتمر الإقليمي الأول من بين المؤتمرات الإقليمية الخمسة التي تعقد هذا العام ومن المهم بدرجة كبيرة أن يضطلع بالدور الجديد الذي منحته له البلدان الأعضاء في إطار خطة الإصلاح التي اعتمدت في عام 2008 والتي عدلت على أساسه النصوص الأساسية في عام 2009.

وتعتبر دورة 2010 للمؤتمرات الإقليمية علامة بارزة في **للمؤتمرات الإقليمية** علامة بارزة في التاريخ المؤسسي للمنظمة حيث أنها تشكل الفترة المالية الأولى لتنفيذ خطة الإصلاح وهي **خطة العمل الفورية**. وتخضع عملية تنفيذها التي تمول من ميزانية البرنامج العادي لمسؤوليتنا الجماعية وتتطلب جهودا مستدامة من جانب البلدان الأعضاء والأمانة في روما والمكاتب الميدانية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة ونحن نقترب من الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة لمجلس المنظمة في مايو/ أيار لكي:

(1) أطلعكم على تفاصيل ولايتي كرئيس مستقل لمجلس المنظمة، وأبلغكم عن إنجاز المهمة التي أوكلتموها ليّ.

(2) أقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ خطة الإصلاح، بصفتي رئيس "لجنة الإصلاح" [لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل].وعن طريقة عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتدابير المصممة لزيادة كفاءة الأجهزة الرئاسية التي أرأسها أيضا.

(3) تصور التطورات الخاصة بالأجهزة المختلفة.

أولا– تفاصيل ولايتي

لقد قمتم بانتخابي في نوفمبر/ تشرين الثاني. وكان عملي يسترشد بالمحاور الرئيسية الخمسة التي أود أن أشارككم فيها.

1– الجماعية: لقد أدخلت عملية **التنسيق غير الرسمي** بين رؤساء اللجان بعد محدود من الأعضاء ونواب رئيس "لجنة الإصلاح" التي عقدت أول اجتماع لها في 9 مارس/ آذار. وأعتقد أن أفضل خيار هو اعتماد نهج توافقي شامل إزاء المهام التي أمامنا. وينبغي أن تيسر الاجتماعات المنتظمة لهذه المجموعة الاتصال والبحث عن رؤية مشتركة لمعالجة النطاقات الزمنية المحددة لجدول أعمالنا. ومن المقرر عقد عملية تشاور واسعة تشمل رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي واللجان التقنية للمجلس في أوائل يونيو/ حزيران.

2– التضامن: من الضروري أن تحقق الأجهزة الرئاسية أعلى مستوى من التنسيق في أعمالها لتجنب الازدواجية والتكرار. ويتعين أن يكون لدى كل مستوى عند انتقالنا من مستوى إلى آخر، قيمة مضافة. وأتأكد من أن ما تمت معالجته في مستوى لا يتناول من جديد في المستوى الأعلى. وفي هذا الصدد، فإن **العمل فيما بين الدورات** يعتبر ضروريا ويعكس روح الإصلاح. وقد اتخذت مبادرات إيجابية بهذه الروح. فهي تمضي في الاتجاه الصحيح في إتاحة الفرصة للإعداد المتعمق للدورات الرسمية.

3– الملكية: ينبغي أن يستعين الحوار الضروري داخل **المجموعات الإقليمية** وفيما بينها بالاجتماعات المنتظمة حتى يمكن لكل مجموعة أن تعبر عن شواغلها ومقترحاتها. ولذا فقد دعوت رؤساء المجموعات الإقليمية إلى اجتماعات عمل أيام 15 مارس/ آذار و 22 مارس/ آذار، و21 أبريل/ نيسان لتتناول على وجه الخصوص، موضوع **الزيارات الميدانية**. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الأرجنتين ونواب الرئيس، فنزويلا وأوروغواي لتعاونهم النشط.

4- الاستقلالية: يعرف كل منكم أن من المهم المحافظة على هذا المعيار سواء في العلاقة مع الأعضاء أو الأمانة ومكتب المدير العام التي يجري فيها تغييرات بصورة بناءة وتأكدوا إنني أرى أن مراعاة الاستقلالية تعد عاملا حاسما في نجاح مهمتي. وإنني أعمل كل يوم على المحافظة عليها وخاصة بالنظر إلى المواعيد النهائية المهمة الوشيكة بما في ذلك انتخاب المدير العام في 2011 خلال الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر.

5- الشراكة: الشراكة ضرورية لمهمتنا، ونحن نحتاج إلى أن نجد الوسائل لإقامتها في جميع أشكالها، وكالات الأمم المتحدة، الدول، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية ومنشئات القطاع الخاص.

ثانيا- ما هي حالة التقدم في الإصلاح؟

الإصلاح جار. فقد حان الوقت للقيام بعمل جماعي، ونحتاج إلى المحافظة على قوة الدفع لعملية الإصلاح التي مازالت هشة. وعلينا أن نكافح جميعا أشكال القصور وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في المنظمة التي نعرف جميعا أنها من نوعية رفيعة. **والاتصال الداخلي** ضروري حيث أن الموظفين هم الذين يقومون بالتنفيذ اليومي للإصلاح. **والاتصال الخارجي** ضروري أيضا ويتعين على كل بلد أن يضطلع بدوره.

وهذه هي الطريقة التي يمكن بها أن نتوقع تحقيق نتائج ملموسة سواء في روما أو في إقليمكم. فالطرق الجديدة للعمل والإعداد للجان ذات العضوية المحدودة يؤدي إلى تقديم توصيات أكثر دقة للمجلس في مايو/ أيار. وكما تعلمون فإن المجلس منح مسؤوليات إضافية في التخطيط ووضع الأولويات والرقابة والإشراف والرصد فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الحوكمة. وسوف يستفيد دورة المجلس في مايو/ أيار من النتائج التي يتوصل إليها المؤتمر الإقليمي المجتمع اليوم في بنما.

وقد جرى تعديل الجدول الزمني لاجتماعات "لجنة الإصلاح" حتى يمكن عقد اجتماعين قبل الصيف. وأود عقب اجتماعنا الأول في أبريل/ نيسان أن أقيم معكم أربع عمليات أساسية من خريطة الطريق الخاصة بنا.

(1)- مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن كفاءة الأجهزة الرئاسية: وقد أنشئت هذه المجموعة بصفة رسمية في 9 أبريل/ نيسان واعتمد الجدول الزمني المؤقت لعملها. ومن الواضح أنه يتعين العمل فيما بين الدورات بالنظر إلى حساسية موضوع التمثيل في المجلس.

(2)- عملية إعداد الاجتماع غير الرسمي بشأن إدراج التمويل من خارج الميزانية: أكدت الدورة المشتركة للجنتي البرنامج والمالية في 14 أبريل/ نيسان الحاجة إلى تحديد الظروف التحضيرية لهذا الاجتماع

المقرر في إطار خطة العمل الفورية. وعلينا أن نعالج هذه المسألة وأن نتخذ قرارات خلال اجتماعاتها القادمة بشأن رصد الإصلاح.

(3)– الإعداد لانتخاب المدير العام: وضع حديث المرشحين أمام المجلس والمؤتمر على جدول أعمال دورة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التي تفتتح اليوم في روما. وقد قدمت الأمانة الاقتراح وذلك أساسا على أساس التحليل المقارن للقواعد والممارسات المعمول بها في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسوف تناقش التوصيات التي ستقدم للمجلس في مايو/ أيار.

(4)– وضع المؤتمرات الإقليمية: أدخل إصلاح الحوكمة تغييرا كبيرا على المستوى الإقليمي حيث أصبحت المؤتمرات الإقليمية الآن تتمتع بوضع الأجهزة الرئاسية الكاملة. وسوف ترتبط من الآن فصاعدا من الناحية الهيكلية بالمؤتمر وبالمجلس الذي ستقدم إليه التقارير أيضا:

- في الحالة الأولى بشأن الجوانب المتعلقة بالسياسات واللوائح؛
- في الحالة الثانية بشأن المسائل ذات الصلة بالبرنامج والميزانية؛

ويمثل ذلك خطوة بارزة سوف تدعم الحوكمة على المستوى الإقليمي.

وعلاوة على ذلك فإنني أود بالنظر إلى تقارير لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تقدم للمجلس بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية، أن أعلق على عمل مكتب هذه اللجنة الذي أعتقد أنه يتسم بالإيجابية الشديدة. فجوانب التقدم الكبيرة التي نشأت يمكن أن لا تفيد حفظ العلاقة بين اللجنة والمجلس كما أن هذا الاتصال سوف ييسر إنشاء الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تشمل الوكالات المتخصصة في روما. المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والتنوع البيولوجي. فضلا عن المجتمع المدني. وسوف ينظر هذا المؤتمر في هذا المسألة بالتفصيل حيث يوجد بند مقابل في جدول الأعمال في وجود رئيس مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ما هي التوقعات في المدى القصير؟

سيؤدي بدء سريان المواعيد الجديدة للمؤتمر، الذي سيعقد الآن في يونيو/ حزيران إلى تقصير الفترة المالية الحالية إلى ستة أشهر. ولذا فإن جدول الأعمال مثقل وسوف نحقق أفضل استفادة من الوقت المتاح.

وفي هذا الصدد، يعتبر العمل الذي يجري في المجموعات غير الرسمية أسلوبا جيدا بشرط أن يكون شفافا ومفتوحا ويتماثل مع الدورات الرسمية للأجهزة الرئاسية التي ينبغي أن لا تكون قراراتها استباقية. ويمكن هذا الأسلوب من الإعداد المبكر والمتأني للأحداث الهامة مثل انتخاب المدير العام أو النظر في التمويل من خارج الميزانية

أثناء التحضير لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013. غير أنه ينبغي أن يظل متسقا ومتوافقا مع عمل "لجنة الإصلاح" والمجلس والأجهزة الرسمية أو غير الرسمية.

وسوف يتناول الاجتماع القادم "للجنة الإصلاح" موضوع **المكاتب الميدانية وسياسة تناوب الموظفين**.وهذه مسائل هامة بالنسبة لتطبيق **اللامركزية**، والتي ستستشير مناقشتها بوجهات النظر والتوصيات التي تصدر عن المؤتمرات الإقليمية التي تعقد في نفس الوقت. وسوف أيسر النظر في مدخلات المؤتمرات الإقليمية في عمليات صنع القرار ولاسيما خلال مداولات المجلس.

وقد فحصت اللجان القضايا ذات الصلة الوثيقة بتطبيق **اللامركزية** مثل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون التقني. وقد أوصت لجنة البرنامج على وجه الخصوص بأن اتخذ، بدعم من الأمانة، التدابير التي تتيح **للمؤتمرات الإقليمية** القدرة على صياغة توصيات دقيقة تقدم للمجلس بشأن مجالات الأولوية في الأقاليم. وسوف أنفذ هذه التوصية ولاسيما في صياغة برنامج العمل والميزانية القادم.

وكما تعلمون فإن ولايتي تتطلب مواصلة الاتصال بالمؤسسات العاملة في موضوعات تدخل ضمن اختصاصات المنظمة حتى يواكب المجلس التطورات المقابلة. وفي هذا الصدد أود أن أبلغكم بأنني اعتزم حضور الدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في يوليو/ تموز، ومن المؤكد كذلك اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي سبتمبر/ أيلول المؤتمر المعني بالأهداف الإنمائية للألفية حيث سأتقابل مع الوكالات الدولية الأخرى كما سأتابع اجتماعاتي مع ممثلي الموظفين، وأزيد من مقابلاتي مع ممثلي المجتمع المدني ولاسيما المنظمات غير الحكومية وبالطبع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأخيرا أعتزم القيام بالعديد من البعثات إلى الميدان لتتزامن مع المؤتمرات الإقليمية حتى يمكن أن أقابل المنتفعين بعمل المنظمة وتقييم تأثيرات الإصلاح. وهذا هو السبب في أنني هنا في هذا الأسبوع في بنما.

الخلاصة

وأود في الختام أن أؤكد لكم أنني مستعد تماما للمهمة التي أوكلتموها لي سواء في روما أو في الميدان. وأود أن أستمع لشواغلكم التي أن على استعداد لإبلاغها لجميع البلدان الأعضاء حيثما يكون مناسبا.

أننا في حاجة إلى أن نظل مركزين على تنفيذ الإصلاح والتركيز على الأساسيات دون إعادة فتح قضايا سابقة. والطريق طويل ومليء بالعقبات. ومازالت العملية هشة. وعلينا أن نظل متحدين وملتزمين لتمكين المنظمة من أن تصبح أكثر استجابة وفعالية على مختلف المستويات وعلينا أن ندعم مسؤوليات الأعضاء عن تحقيق هدفنا الأساسي مكافحة الجوع بصورة أفضل.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالبلدان في إقليمكم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تسند الأولوية لمكافحة الجوع. فقد عزمتم على استئصال الجوع خلال جيل واحد ومن ثم ضمان الأمن الغذائي لجميع سكان الإقليم من خلال *مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالي من الجوع في 2025*. واسمحوا لي بأن أشيد بكم لهذا الالتزام الهام وأن أرحب بجوانب التقدم التي حققتموها في بلدان الإقليم.

غير أنني أود أيضا أن أؤكد لكم أن الإصلاح ليس غاية في حدا ذاته بل وسيلة لضمان زيادة كفاءة وفعالية المنظمة على جميع المستويات. وتعكف الأمانة والإدارة على العمل على تنفيذ إجراءات واعدة لإحداث التنفيذ في المستقبل. وأصبحت الأقاليم، ومن بينها إقليمكم، الآن في وضع أفضل للاستجابة لهذا التغيير

كذلك فإن الأجهزة الرئاسية والمجلس واللجان وأنا في الواقع، غيرنا من الثقافة للاقتراب بصورة أوثق بوفد كل بلد من الأعمال اليومية للمنظمة. وهذا أمر ضروري إذا ما أردنا أن نضطلع بمهامنا بالكامل في كل ميدان في جميع البلدان. كما أن من المهم أيضا تعزيز تأثير المنظمة والاعتراف به في الهيئات الدولية.

وعلى نسق الإجراءات بشأن لجنة الأمن الغذائي العالمي لدينا منتديات أخرى تحتاج إلى اتساق أقوى (الماء والأراضي والمناخ وغير ذلك). ويتعين أن نصبح عوامل استباقية في هذا المجال. ومن هنا تظهر أهمية إصلاح المنظمة، ودفعنا جميعا إلى الأمام للقيام بهدفنا نحو استئصال الجوع إلى الأبد.

وشكرا لكم على حسن استماعكم.

المرفق جيم

مقترح الإقليم الفرعي للكاريبي

استعراض "التحديات والتوقعات في الإقليم الفرعي للكاريبي"

1 – افتتح منسق المنظمة في الإقليم الفرعي الاجتماع بالترحيب بالمندوبين والمراقبين.

2 – انتخبت المجموعة بالإجماع ممثل باربادوس رئيسا وأمانة المجموعة الكاريبية مقررا مع الفهم بأن الرئيس سوف يقدم التقرير للجلسة العامة.

3 – وحدد الاجتماع بأن الهدف هو نظر الوثيقة التي قدمها مكتب المنظمة الإقليمي الفرعي، وتحديد ما إذا كانت هناك أي قضايا تستحق التدعيم أو الإدراج لضمان توافر توافق في الآراء وخاصة في تحديد الأولويات على مستوى الإقليم.

اتفاق عام بشأن الوثيقة

4 – أبرز ممثل المنظمة الحاجة إلى توافق الآراء وترتيب الأولويات بشأن القضايا الرئيسية في الإقليم. إذ ينبغي أن تعكس الوثيقة النهائية أولويات الإقليم الفرعي مع مراعاة القضايا الشاملة.

5 – ووافق الاجتماع على أنه في حين أن جميع البلدان شاركت في عملية وضع الأولويات الوطنية وإدراجها في الأولويات الإقليمية، وأن المجموعة الكاريبية قد أجرت، بالإضافة إلى ذلك، مناقشات مع المكتب الإقليمي الفرعي، يتعين أن تبين الوثيقة أيضا موافقة كوبا والجمهورية الدومينيكية على المقترحات.

6 – ووافق الاجتماع على أن الوثيقة تعكس بصورة عامة التحديات والفرص في الإقليم الكاريبي، وأنها تعرض توازنا إقليميا. غير أنه كانت هناك شواغل من جانب البلدان الأعضاء بأنها كانت تحتاج إلى أن تكون أكثر دقة وتحديدا فيما يتعلق بالأنشطة والأولويات.

7 – وطلب مندوب كوبا إجراء مراجعة للفقرة 14 من الوثيقة LARC/10/INF/11 بالنظر إلى أن الصيغة المستخدمة لا تعكس الوضع الحالي فيما يتعلق بكوبا. ووافق الاجتماع بعد مناقشات مستفيضة على الاستعاضة عن العبارتين الأخيرتين بما يلي "وفي هايتي فإن 60 في المائة من أولئك العاملين يرتبطون بالقطاع الزراعي، ومازالت نوعية العمل ومستويات الأجور منخفضة بصورة نسبية".

تعزيز المجالات النوعية الواردة في الوثيقة

8 – ووافق الاجتماع أيضا على أن الوثيقة في حاجة إلى بعض التدعيم في المجالات الرئيسية للتأكيد على أن من المعروف أن الإقليم يواجه تحدياته الخاصة مثلما يتبين تحت تعريف الدول النامية الجزرية الصغيرة. وأشار إلى أن المنظمة والمؤسسات الإقليمية الأخرى قد قبلت ذلك في موريشيوس وفي معالجة الارتفاع في أسعار الأغذية وأن ثمة حاجة إلى بلورة هذا الوضع ضمن الإطار السياقي لدعم المنظمة.

9 – وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن من الضروري تدعيم مجال المناقشة هذا للتمكن من النظر في استراتيجيات التكيف والتخفيف. ولوحظ أن الأموال الحالية لم تتمكن من الوصول إلى هذه الأموال وأنه قدمت توصية لطلب مساعدة المنظمة في الحصول على هذه الأموال.

10 – ووافق الاجتماع بعد ذلك على المجالات المحددة التي يمكن تدعيمها من خلال بيان الأنشطة المحددة في الإقليم الفرعي فيما يتعلق بما يلي:

- إدارة المخاطر؛
- الأمن الغذائي والتغذوي بما في ذلك استخدام نهج سلسلة القيم؛
- مواد الغرس النظيفة والمعتمدة؛
- قضايا الصحة والصحة النباتية؛
- تغير المناخ وطريقة التعامل مع هذه المخاطر باستخدام إدارة المياه (الري) وتكنولوجيا الدفيئة؛
- الأمراض العابرة للحدود وتوسيع ذلك ليشمل الآفات والأمراض النباتية فضلا عن الأنشطة التي تنفذ فيها؛
- كذلك إدراج مصفوفة تبين الأولويات الخاصة بالإقليم الفرعي تساعد في إبراز الإجراءات التي ستتخذ.

11 – ووافق الاجتماع على أنه يتعين على المنظمة أن تضمن أن برنامجها للتعاون التقني مجهز بموارد ملائمة مما يمكنه من أن يكون أكثر استجابة لاحتياجات الإقليم وخاصة في الوقت الحاضر بالنظر إلى عملية إعادة الهيكلة وتطبيق اللامركزية حيث تقوم المكاتب الإقليمية بإدارة برامجها. ومع تزايد مشاركة المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية في عملية اتخاذ القرار، يتعين أن تكون قادرة على الإسراع بعملية المساعدات التقنية. ولهذا ينبغي أن تحظى بالدعم الكافي من المقر الرئيسي، ويتعين تجهيز المكاتب الإقليمية الفرعية بالموظفين بصورة ملائمة لتلبية احتياجات الإقليم الفرعي.

12 – ووافق الاجتماع على ضرورة توجيه الشكر للمنظمة على مساهمتها ودعمها للإقليم.

القضايا الجديدة لزيادة تدعيم الوثيقة

13 – وافق الاجتماع على ضرورة إدراج التأمين الزراعي في اعتبار إدارة المخاطر بالنظر إلى الأحداث السنوية للأعاصير وتزايد حالات الجفاف والفيضانات في الإقليم. وأشار أيضاً إلى ضرورة أن تركز الوثيقة على المخاطر والفرص وعلى المجالات النوعية التي يمكن أن تساعد فيها المنظمة الإقليم. وينبغي توضيح هذه الرسالة للمنظمة، وإدراج الأولويات الإقليمية في التعاون مع الإقليم من خلال نظم الإنذار المبكر ورصد تغير المناخ وغير ذلك من المخاطر.

14 – وجرى تذكير الاجتماع بأن إقليم المجموعة الكاريبية أنشأ لجنة لإدارة الكوارث والمخاطر لمعالجة هذه المعوقات المقيدة الرئيسية التي حددت في مبادرة جاغديو الذي أشركت فيها المنظمة، وأن اللجنة تنظر بنشاط في قضية التأمين الزراعي وتقديم الدعم لهذه المبادرة.

15 – وفي ضوء الحاجة الملحة إلى البذور ومواد الغرس ولاسيما في هايتي في هذا الوقت، اقترح توسيع نطاق برنامج البذور العامل حاليا لأمريكا الوسطى ليشمل إقليم الكاريبي.

16 – ولاحظ الاجتماع أنه لم يرد أي ذكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإقليم. ووافق على أنع ينبغي أن يصبح التعاون في ما بين بلدان الإقليم داخل هذا الإقليم الفرعي وبينه وبين الأقاليم الفرعية الأخرى وما يتجاوز ذلك جزءا من الإستراتيجية الإقليمية. وجرى التركيز على المشاركة والتعاون إلاّ أن ذلك في حاجة إلى أن يحدد بوضوح في الوثيقة.

17 – كما أشار الاجتماع إلى الحاجة إلى معالجة القروض الزراعية وتيسيرها في الوثيقة حتى مع الاعتراف بأن المنظمة ليست وكالة تمويل.

18 – وجرى تذكير الاجتماع بأن البلدان الصناعية الثماني قد تعهدت بتقديم 20 مليار دولار أمريكي للمساعدة في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي على النطاق العالمي. وجرى التسليم بأنه يتعين بالنظر إلى وضع الدول النامية الجزرية الصغيرة التي نوصف به الاشتراك مع المنظمة للتمكن من الحصول على هذه الأموال وأي موارد متاحة أخرى من خلال مقترحات المشاريع.

المساعدات لهايتي

19 – ووافق الاجتماع على أن يطلب من المنظمة وضع برنامج مخصص ونوعي لمساعدة هايتي في هذا الوقت التي هي في أمس الحاجة فيه وينبغي عمل ذلك بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية الأخرى والبلدان الأعضاء كذلك التي لديها القدرة في الإقليم لمساعدة هايتي.

20 – أخذ الاجتماع علما بالمستوى الحالي للمساعدات التي تقدمها الجمهورية الدومينيكية لهايتي. وأشاد مندوب هايتي وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الجمهورية الدومينيكية وكذلك جاميكا وأعرب عن شكره للإقليم الفرعي والمنظمة لما قدماه من دعم وتضامن.

المرفق دال

اقتراح الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدوميكينية

فحصت المجموعة الوثيقة LARC/10/INF/12 التحديات والتوقعات في الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى وتوصلت إلى الموافقات التالية بتوافق الآراء.

الموافقات التي تم التوصل إليها

(أ) القبول والتحقق من ستة تحديات رئيسية توجه عمل المنظمة في الإقليم الفرعي على النحو الوارد في الوثيقة:

1 – انخفاض الربحية في سياق أزمة الأسعار.
2 – عدم كفاية مستويات القدرة التنافسية.
3 – البطالة والفقر.
4 – عدم كفاية فرص الحصول على الأغذية.
5 – تدهور الموارد الطبيعية وجوانب الضعف.
6 – التكامل الإقليمي.

(ب) إعادة تحديد الأولويات التي ينبغي أن توجه أنشطة المنظمة في الإقليم الفرعي في السنوات القادمة:

1 – الزراعة الأسرية.
تعزيز قدرات الإنتاج لدى صغار المنتجين العاملين في الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ومنتجات الأحياء المائية) وتمكينهم من الحصول على الأمن الغذائي والاستفادة من اقتصادهم وتزويدهم بفرص الحصول على التكنولوجيا الملائمة وأصول الإنتاج.

2 – التنمية الإقليمية الريفية بوصفها إستراتيجية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.
تستفيد التنمية الإقليمية الريفية من إمكانيات المناطق وخاصة مواردها البشرية حتى يمكنها المضي في الأنشطة المتكاملة التي سوف تساعد في زيادة قدراتها الاقتصادية ومستويات المعيشة لتدعيم قدرة الزراعة الأسرية على الحصول على الأغذية والموارد الزراعية، ويتعين توجيه الاهتمام إلى أهمية الحوكمة والإدارة المحلية للتنمية البلدية الأرضية وخطط التنمية الأرضية مع تحديد وتنفيذ السياسات وفق نهج تشاركي يشمل العوامل والكيانات المباشرة المحلية. ويتعين تيسير تنفيذ استراتيجية أمريكا الوسطى للتنمية الأرضية الريفية.

3 – الإدارة المتكاملة للمياه.

يشمل ذلك عمية تعزز إدارة وصون وإدارة المياه والأراضي والموارد الطبيعية (الغابات والتنوع البيولوجي) لتحقيق أقصى مستوى من الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على الزراعة الأسرية صغيرة النطاق بطريقة عادلة ولاتضر باستدامة النظم الايكولوجية. وتشمل الأنشطة التي ينبغي تعزيزها الابتكارات ونقل وتكييف تكنولوجيا الري.

4 – الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية.

يكتسي مفهوم الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية أهمية بالغة في سياق عولمة السوق حيث تستمر تدابير الصحة والصحة النباتية في تشكيل حواجز رئيسية أمام التجارة الدولية، وتضطر البلدان على الارتقاء بنظمها لتلبية طلبات المستهلكين في الأسواق الوطنية والدولية التي تتزايد فيها المنافسة والمتطلبات. ومن وجهة النظر هذه، يتعين أن يركز التعاون مع الوكالات الدولية على التوصية باعتماد النماذج المتكاملة الرسمية لتنفيذ تدابير الصحة النباتية لتيسر التجارة التي هي آمنة وسلسلة وتنافسية. وينبغي توجيه التعزيز المؤسسي صوب تيسير توحيد القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية في إقليم وسط أمريكا وصوب تنفيذ وتعزيز البرامج والقدرات الخاصة بالصحة والصحة النباتية والصحة الحيوانية وتشخيص السلامة على مستوى الإقليم. ونظرا لأن تغير المناخ يؤثر في سلوك الأمراض النباتية والحيوانية، يتعين إجراء تحليل للمخاطر للتخفيف من التأثيرات الناشئة عن ذلك.

5 – التنمية المستدامة للأنشطة المتصلة بالثروة الحيوانية، مع التركيز على الإنتاج الصغير الحجم.

ولطالما تركزّ العمل على القطاع الحيواني المكثّف مع إهمال الأصول المتصلة بالثروة الحيوانية لدى صغار المنتجين على مستوى الأسر الذين يشكلون مصدراً للبروتينات والدخل. ولابدّ من تدعيم هذا القطاع مع إفساح المجال للحصول على (تكنولوجيا والمساعدات الفنية والتمويل للإنتاج المستدام).

6 – ربط صغار المنتجين بالسوق.

يتعين بناء القدرات وتعزيز الثقافة التجارية وقطاع الأعمال كبديل للإحلال العشوائي للفوائض من الزراعة الأسرية، مما يؤدي إلى إقامة آليات لإدراج هذه في سلاسل القيم الخالية وتنفيذ شبكات التسويق التي تتسم بالكفاءة.

(ج) القضايا الشاملة التي يتعين أن تنظر في إطار تعاون المنظمة في الإقليم:

1 – التنمية المتكاملة للموارد البشرية ذات الصلة بالزراعة.

2 – التعزيز المؤسسي لتحسين قدرة الحكومات على الاستجابة.

3 – استعراض التشريعات ذات الصلة بالزراعة في الإقليم.

4 – استعراض قدرات البحث والابتكارات التكنولوجية وإدارة المعارف والحصول على المعلومات، وإقامة صلات مؤسسية إقليمية.

5 – تعزيز الإرشاد والتدريب ونقل التكنولوجيا لصغار المزارعين.

6 – مناقشة مفهوم الزراعة الأسرية والموافقة عليها.

7 – تعزيز القدرات المؤسسية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره من حيث تعلقها بالزراعة.

8 – وضع قدرات مؤسسية لإدارة البدائل المالية.

(د) طلب إدراج المكسيك في الإقليم ليصبح إقليم وسط أمريكا.

(هـ) طلب أن يمنح مكتب المنظمة في غواتيمالا صفة الممثلية الدائمة.

المرفق هاء

اقتراح الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية

1 – ووافقت بلدان الإقليم على أنها تفضل الاحتفاظ بصلات مباشرة مع المكتب الإقليمي في سانتياغو، شيلي لتجنب ازدواجية الجهود، وتحسين استخدام الموارد البشرية والمالية المتوافرة. ولذا فإنها ترفض إنشاء مجموعة متعددة التخصصات لجنوب أمريكا. وأكدت هذه البلدان الحاجة إلى تعزيز المكتب الإقليمي للمنظمة، والمكتبين الإقليميين لأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي من خلال الموارد البشرية والتسهيلات والبنية الأساسية والموارد المالية.

2 – ووافقت هذه البلدان على أن يمثل الأمن الغذائي والتغذوي الإطار لتحديد الأولويات الإقليمية.

3 – وحددت سبعة مجالات رئيسية للعمل هي (1) الحق في الغذاء الكافي (2) الزراعة الأسرية (3) التنمية الريفية (4) التكنولوجيات الاجتماعية (5) جودة الأغذية وسلامتها (6) تغير المناخ (7) التنوع البيولوجي. وينبغي أن تتخلل الجنسانية والشباب جميع مجالات العمل الرئيسية السبعة.

4 – ووافقت على أن يستند الأمن الغذائي والتغذوي إلى الحق في الغذاء الكافي.

5 – وحددت الأهمية الإستراتيجية للزراعة الأسرية باعتبارها أنسب وسيلة إلى تحقيق الأمن الغذائي.

6 – وأكدت الحاجة إلى ضمان أن يكون للمزارعين الأسريين فرصة الحصول على وسائل الإنتاج بما في ذلك الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والبذور، وأنه توجه السياسات العامة نحو تنمية هذا القطاع بما في ذلك تعزيز الإنتاج والقروض والتأمين الزراعي ضد تغير المناخ والأسعار والمساعدة التقنية والإرشاد الزراعي وحيثما يكون ضروريا التخزين العام والتسويق.

7 – وأكدت هذه البلدان من جديد أهمية حماية وتعزيز وإنفاذ الحق في الأراضي والمياه والبذور وغير ذلك من السياسات العامة المشار إليها أعلاه.

8 – ضمان هذه الحقوق يعتبر ضروريا لعكس مسار الهجرة خارج المناطق الريفية التي توجد في الإقليم. وأعربت البلدان عن قلقها من أن الكوارث الاجتماعية والطبيعية وتغير المناخ قد أسرعت بمعدلات الهجرة من الريف.

9 – وأعربت عن اعتقادها بأن تعزيز الزراعة الأسرية يتطلب توفير الدعم والتعزيز للعمليات الجارية لبناء القدرات ذات الصلة ويتعين لتحسين اتساق الجهود، توافر المشاركة المشتركة من جانب الحكومات والوكالات

الدولية ومنظمات المجتمع المدني في عملية صياغة وتنفيذ السياسات المشار إليها أعلاه وضمان الحقوق المقابلة والتي تشمل ممثلين عن المزارعين المعدمين والمجتمعات الأصلية والصيادين الحرفيين، والمنحدرين من اصل أفريقي والفلاحين والمزارعين الأسريين.

10 – وأعربت هذه البلدان، وهذا الأمر ماثل أمامها، عن رغبتها في أن يشارك المجتمع المدني في مؤتمرات المنظمة الإقليمية وأجهزتها الأخرى بالطريقة التي ووفق عليها للجنة الأمن الغذائي العالمي.

11 – وأكدت أيضا أهمية تكثيف عمليات التكامل الإقليمي للزراعة الأسرية مثل الاجتماعات المتخصصة بشأن الزراعة الأسرية في السوق المشتركة الجنوبية كمنتدى للنقاش فيما بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن الموضوع في منتدى دولي.

12 – وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، أشاروا إلى أنه يتعين في، حيثما يكون ضروريا. رصد الإصلاح الزراعي بصورة مستمرة فضلا عن موضوع التعاون بين بلدان الإقليم. وفي هذا الصدد، أعربت عن تقديرها للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن الموضوعات المواضيعية مثل تسجيل الأراضي والسياسات الخاصة بدمج مستوطنات إصلاح الأراضي فضلا عن المنتديات المتعددة الأطراف مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنظمة ومتابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

13 – وأكدت أهمية مساهمة المنظمة في تجميع ونشر التكنولوجيات الاجتماعية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة الأسرية بما في ذلك الإدارة التشاركية للمخاطر. وفي هذا الصدد دعت إلى وضع قاعدة بيانات إقليمية لتجميع التجارب الناجحة التي يمكن تبادلها.

14 – ورأت مزايا كبيرة للإنتاج واسع النطاق واستهلاك الأغذية الملائمة من الناحتين الصحية والثقافية. وأكدت أهمية التبادل فيما بين بلدان الإقليم والبلدان الأخرى في سياق الدستور الغذائي ودعت إلى مواصلة النقاش بشأن تيسير مشاركة بلدان الإقليم.

15 – وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تأثيرات تغير المناخ على الزراعة في الإقليم وخاصة بالنسبة للسكان الأكثر ضعفا. وعلى ذلك شجعت على زيادة التعاون للوقاية من المخاطر وتقييمها وإنشاء نظام للإنذار المبكر، والاستجابة السريعة والملائمة والتخفيف من الأضرار وانتعاش الزراعة والتكيف مع أثار تغير المناخ.

16 – وفيما يتعلق بالتكيف، وافقت على أهمية استحداث التكنولوجيات التي تضع الزراعة في ومكان أفضل لمكافحة تأثيرات تغير المناخ

17 – وأكدت، وهي تواجه حقيقة تغير المناخ، أولوية ضمان صون الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي الوراثي القائم في بلدان الإقليم. وفي هذا الصدد، دعت إلى تيسير تبادل التكنولوجيات الاجتماعية، وخاصة المعارف التقليدية، والقديمة فيما بين بلدان الإقليم.

18 – وشددت هذه البلدان على الحاجة إلى تحقيق تقدم في تجميع مسرد المصطلحات لتحقيق التجانس بين المفاهيم ذات الصلة والأهمية للإقليم وخاصة فيما يتعلق بسيادة الأغذية.

المرفق واو

بيان لجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بسيادة الأغذية

"المؤتمر الخاص الثاني المعني بسيادة الأغذية"

في مدينة بنما يومي 25 و26 أبريل/ نيسان 2010 ساعدت لجنة التخطيط الدولية لسيادة الأغذية (لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) في عقد المؤتمر الخاص الثاني المعني بسيادة الأغذية الذي سبق انعقاد المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة.

إذ نأتي من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اجتمعنا نحن المشاركون رجالا ونساء وفلاحون ومزارعون أسريون وعمال ريفيون وصيادون حرفيون، وشباب وشعوب أصلية ومجتمعات عرقية وشبكات بيئية ومنظمات غير حكومية المشاركون في سيادة الأغذية والحق في الغذاء، لنبحث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية، والنموذج الصناعي للزراعة ومصايد الأسماك وتأثيراتها الاجتماعية والمناخية، والبدائل المستندة إلى سيادة الأغذية. وكان المؤتمر الخاص يهدف أيضا إلى توفير المتابعة للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ولوضع خطة عمل للمجتمع المدني مع تعزيز وإقامة التحالفات الإستراتيجية

أننا نعتقد أن سيادة الأغذية عبارة عن مبدأ ورؤية وميراث أقامتها الشعوب الأصلية والفلاحون والمزارعون الأسريون والصيادون والنساء والشباب والعمال الريفيون وأصبحت نهجا شاملا لنضالنا ومقترحا للمجتمع بأسره. وتشير سيادة الأغذية إلى الإنتاج المستدام بقيم أخلاقية، والى القدرة على إنتاج ما هو مطلوب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية وإلى نظام غذائي سخي وملائم من الناحيتين الصحية والثقافية، والى حيازة موارد الأراضي والمياه والحصول عليها، وإلى صون وبناء التنوع البيولوجي، وإلى انتعاش الوجود الريفي والثقافات والمعارف وقيمة الأغذية والى تعزيز العمل وتتابع الأجيال.

إن نموذج التنمية الحالي الذي يعتمد على الاستخلاص الافتراسى للموارد الطبيعية والتلوث المفرط للبيئة وعلى إنكار الحقوق وعلى تركيز الثروة، ولد الأزمة التي تتبدى بجميع الأبعاد: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والغذائية والبيئية. وهذا النظام الاقتصادي يتسبب في الاحترار العالمي الذي يؤدي في المجتمع بأسره وخاصة أشد الفئات حرمانا.

وقد أصبح قطاع الأغذية من حث صلته بالزراعة ومصايد الأسماك مركزا في بضعة شركات في أقل من عشرين عاما. وكان هذا التركيز حاسما في تحديد نموذج للتنمية الزراعية يعتمد على المحصول الواحد المكثف للتصدير، واستخدام التكنولوجيات والمدخلات التي تلوث وتضر بالصحة مثل الكائنات المحورة وراثيا ومبيدات الآفات.

وهذا النظام المكثف للإنتاج مسؤول عن نسبة كبيرة من انبعاثات الاحتباس الحراري ويتسبب في تشريد سكان الريف التقليديين والأصليين، وتقويض حقوق العمال، والتسبب في اختفاء الثقافات والمعارف المحلية والأشكال التقليدية من الإنتاج وإدخال عادات الاستهلاك الضارة بصحة العمال والمجتمع بأسره.

وقد تعرض الإقليم لتغيير عميق أثر في مختلف قطاعات مصايد الأسماك، والمناطق الريفية والحضرية. وأدت الأنماط الإقليمية للتراكم والتسويق والاستهلاك إلى خفض الإنتاج الوطني من الأغذية وإعادة تحديد دور الأسواق المحلية وتحقيق زيادة في الأغذية المستوردة التي أدت إلى استبعاد وانتهاك الحقوق.

وفي حين أن بعض الدول والمنظمات الدولية تؤكد وجود توافق في الآراء بشأن الاعتراف بحق الإنسان في الغذاء، لا يتوافر أي توافق في الآراء بشأن الطريقة التي يمكن بها ضمان هذا الحق. ولذا فإن هناك تقدما في وضع أطر قانونية ومؤسسية وفي وضع وتنفيذ برامج الطوارىء لمكافحة الجوع ألاّ أنه لم يتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالمشاكل الهيكلية والسياسات اللازمة للتغلب على تلك المشاكل، ولهذا السبب بالضبط أن معظم البلدان لم تحقق أي إنجاز بشأن التدابير الخاصة بضمان سيادة الأغذية بصورة فعالة. وهناك اتجاه قوي في كثير من البلدان صوب تهميش وتجريم الحركات الاجتماعية التي تنفذ إجراءات مباشرة لطلب السيادة والحق في الغذاء.

المؤتمر الخاص الثاني يعلن ويطلب:

- وضع نهاية لتجريم الحركات التي تكافح من أجل سيادة وحق الإنسان في الأغذية؛
- أن انتعاش استقلال وسيادة الأغذية من الناحيتين الثقافية والسياسية للشعوب يتطلب سياسات وبرامج تشجع على إنتاج زراعة الفلاحين والأسر والشعوب الأصلية بالإضافة إلى المصايد الحرفية لضمان تمكن المجتمع بأسره من الحصول على الأغذية الآمنة والصحية والمقبولة ثقافيا والمستدامة والمغذية والكافية، وكمساهمة اجتماعية وثقافية واقتصادية جوهرية في استدامة المجتمعات الحالية؛
- يتعين تقييم الإيكولوجية الزراعية والمعارف التقليدية وطرق إنتاج الأغذية، وترويجها كوسيلة لاكتساب السيادة والأمن وضمان حق الإنسان في الغذاء وكوسيلة لمعالجة تغير المناخ. ويطلب من الدول أيضا أن تروج للاستهلاك الرشيد من الناحية الاجتماعية القائم على الأغذية الصحية والكافية والمنتظمة والمستدامة والتي يمكن الحصول عليها؛

- أن تحترم تدابير الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حق الإنسان في الغذاء بمعنى أننا لا يمكن أن نقبل التوسع في إنتاج الوقود الزراعي أو إقامة الخزانات الهيدرولوجية فهذه المشاريع تتسبب في انتهاكات جديدة للحقوق مع التشريد والهلاك جوعا، وحدوث انبعاثات جديدة لغازات الاحتباس الحراري وانخفاض شديد في ظروف العمل. ويجب أن تحمي تدابير التكيف، بدورها الثقافة وطرق الإنتاج وظروف المعيشة وحقوق الإنسان للسكان؛
- أن تنفذ عمليات التعدين وغير ذلك من المشاريع العملاقة الامتيازات مثل خطة افتتاح ثغرة دارين في بنما له تأثير مباشر على سلامة أمنا الأرض ومن ثم على سيادة الأغذية لمجتمع بنما بأسره؛
- أن من الضروري أن تلتزم حكومات الإقليم بالأحكام الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين؛
- أن تصدق الدول على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 الخاصة بالاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية؛
- أن من الضروري ضمان حقوق المزارعين والمزارعات بموجب المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية؛
- أن تصدق الحكومات وتنفذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 184 بشأن سلامة وصحة عمال الريف؛
- أن سياسات السيادة والحق في الغذاء ينبغي أن تستند إلى الحقوق في نهج يتيح المشاركة النشطة والمستنيرة من العناصر الفاعلة، وأن تتضمن ميزانيات وتحديد للمؤشرات والأهداف والأطر الزمنية والأغراض منها؛
- أن تتضمن القوانين التي تضمن الحق في الغذاء انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية تدعم مفهوم سيادة الأغذية؛
- أن تضطلع المنظمة، مع الحركات الاجتماعية، بدور هام في الترويج لقضية سيادة الأغذية وارتباطها بالحق في الغذاء في البلدان؛
- أن تضطلع المنظمة بالتزام لإنشاء وحدة للشعوب الأصلية تتيح الاعتراف بهم وتنفيذ السياسات والبرامج؛
- أن تفي المنظمة والحكومات بالتزاماتها المعتمدة في المؤتمر للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بالنظر إلى أن الحصول على الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والغابات وموارد الإنتاج تشكل عنصراً أساسيا في سيادة الأغذية والحق فيها. وينبغي أن يكون تنفيذ الإصلاح الزراعي شاملا ومتساويا وتشاركيا وبالتشاور اللازم مع الشعوب الأصلية والمجتمعات العرقية والفلاحين والمزارعين الأسريين والصيادين الحرفيين وبموافقتهم المسبقة الحرة والمستنيرة؛
- أن برامج التعاون التقني للمنظمة أدوات هامة لمتابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وحتى مدى تأكد مشاركة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في صياغتها وتنفيذها وتقييمها؛
- أن من الأمور الملحة ن تضمن الحكومات استعادة المنظمة ولايتها الأصلية، وأنه سيتوافر مجال لإشراك المجتمع المدني بصورة فعالة ومستدامة. وفي حين إننا نقيم علاقات متزايدة ومستقلة ومحترمة وتعاونية مع المكتب الإقليمي للمنظمة، فإن ذلك لا يكفي وخاصة في البلدان بالنظر إلى أنها مازالت تعتمد على مبادرة بعض الحكومات والأشخاص الذين يديرون ويعملون في المنظمة؛
- وفي نفس السياق، نؤكد الدعم الذي نحصل عليه من حكومة البرازيل لتعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي ولتحقيق الحوارات الوطنية. وأننا نقترح أن تقتفي الحكومات الأخرى أثر نفس المبادرة؛

- أننا نقدر جهود إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وخاصة إشراك المنظمات الاجتماعية بصورة رسمية. غير أنه ينبغي أن يكون هذا التمثيل حاسما وتشاورياً كذلك. وعلاوة على ذلك أن يراعي إنشاء لجنة إقليمية، على المستوى الإقليمي، وأن تكون مشاركة المنظمات الاجتماعية على أساس التقدم والواقع والخصائص المتعلقة بالعلاقات التي أقيمت بين هذه المنظمات والمنظمة ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد قررت المنظمات الاجتماعية خلال المؤتمر الخاص الثاني أن لجنة التخطيط الدولية لسيادة الأغذية هي الهيئة التي تمثلها في لجنة الأمن الغذائي الإقليمية؛
- وأخيرا، سوف تنشأ المؤتمرات الخاصة للمجتمع المدني بصورة رسمية لصياغة مقترحاتها، وأن المنظمات والحركات الاجتماعية سوف تحصل على ضمان رسمي بالمشاركة الفعالة والمتساوية في المؤتمرات الإقليمية للمنظمة.

من أجل الحقوق والحياة

من أجل حاضر ومستقبل خاليين من الجوع

الآن هو الوقت المناسب لسيادة الأغذية

المرفق زاي

بيان معهد أمريكا اللاتينية للتعاون في مجال الزراعة

السيد رئيس المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
معالي وزراء الزراعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
السيد Graziano da Silva الممثل الإقليمي للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
سيداتي سادتي

أود نيابة عن المدير العام لمعهد أمريكا اللاتينية والبحر للتعاون في مجال الزراعة دكتور Victor Villalobos، أن أعرب عن عميق شكري لهذه الفرصة التي أتيحت للمعهد للحديث أمام هذا الجمع الكريم. فالدعوة التي وجهت لنا تمثل إشارة ممتازة على رغبة المكتب الإقليمي في متابعة وتعميق علاقتنا.

أنكم المسؤولون عن كلا المنظمتين وأنتم الذين أصدرتم لنا التعليمات بتعميق روابطنا. وكان الكثير منكم حاضرا في الدورة الأخيرة لمجلس أمريكا اللاتينية للزراعة التي عقدت في جاميكا حيث عين دكتور Villalobos، بفضل دعمكم رئيسا للمعهد.

وفي نفس الوقت، أعرب عن اهتمامه العميق بإقامة أشكال جديدة من التعاون مع الوكالات الدولية الأخرى لفائدة البلدان. ونؤكد هذه الرسالة مرة أخرى اليوم.

وقد عمل دكتور Villalobos لسنوات طويلة في المكسيك مع كلتي المنظمتين، وكان منذ ذلك الوقت مؤيدا متحمسا للتعاون بينهما. وهذا الحماس يشاركه فيه بلا شيك دكتور Da Silva.

وقد استمتع دكتور Villalobos بفرصة العمل مع المنظمة في روما ويتشرف اليوم بأن يترأس معهد أمريكا اللاتينية للتعاون في مجال الزراعة. ومن الواضح أن هذه التجربة سوف تفيد الفرصة التي بين أيدينا اليوم.

وكان من أولى الأعمال التي اضطلع بها دكتور Villalobos لدى انضمامه إلى المعهد هو البحث في سجلات تعاون. ووجد أن هذا التعاون كان واسع النطاق وقائم منذ فترة طويلة فلدينا تقارب طبيعي في الأنشطة على المستوى القطري إلاّ أن التنسيق كان عشوائيا أكثر منه مخططا، على مستوى الأفراد أكثر منه نتيجة لاستراتيجية مشتركة.

كما استعرض سجل الطلبات التي قدمها الوزراء في مجلس أمريكا اللاتينية للزراعة ووجد أن هناك ستة قرارات على الأقل تدعو إلى التنسيق بين المعهد والمنظمة.

وإذا تحدثنا بصورة دقيقة فإنه مازال أمامنا بعض خطوات ينبغي قطعها لتحقيق التنسيق الكامل إلاّ أن التقدير العادل لابد أن يشير إلى سجل غني للتعاون. حقيقة أنه كثيرا ما وجهت بعض الاتهامات بالازدواجية في عمل المعهد والمنظمة إلاّ أن دكتور Villalobos لم يجد أي دليل على هذه الازدواجية وإن كان قد لاحظ أننا نحتاج إلى تتكامل أنشطتنا بصورة أفضل.

وقد أعرب عن الرغبة في التعاون في كثير من المناسبات مع ثلاثة أمثلة ملحوظة على ذلك:

ففي عام 2006، وقع خطاب تفاهم لإقامة تحالف استراتيجي بين المنظمتين لفترة أربع سنوات تنتهي في 28 أبريل/ نيسان من هذا العام، وسيكون من المناسب بالطبع تجديد هذا الخطاب بعد أن اشتركنا معها في تقييم نتائجه على النحو المبين في الوثيقة ذاتها وحددت إستراتيجية مشتركة. وسوف أتحدث عن رد دكتور Villalobos عن هذا بعد قليل.

وثانيا، أود أن أشير إلى التقرير المعنون "توقعات الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين لعام 2009" الذي أعد بصورة مشتركة من جانب منظمتينا بمساعدة قيمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأعتقد أن هذه وثيقة شديدة الفاسدة ينبغي أن تتصدر بصورة رسمية كتقرير دوري. ويمكن مناقشة خصائصها من جانب الأطراف المعنيين

وثالثا، أود أن أشير إلى التدابير المشتركة بين المعهد والمنظمة التي أشير إليها في التقارير التي قدمت خلال السنوات الأخيرة. وقد وجد دكتور Villalobos ثلاثين مثالا على الأقل على التدابير المشتركة في تلك التقارير بما في ذلك الدراسات والتقارير والمنتديات والتدريب على المستوى الوطني والإقليمي ونصف الكرة.

ويدفعنا كل ذلك إلى النتيجة التي مفادها أننا نحتاج أولا إلى إضافة الطابع الرسمي والهيكلي على التعاون القائم ثم المضي بها إلى الأمام. وقد قدمت لكم في جاميكا وثيقة أعدها دكتور Carlos Pérez del Castillo عن هذا الموضوع.

ونظرا لهذا الوضع، وأن مجلس أمريكا اللاتينية للزراعة سيتوقف حتى العام القادم، يطلب دكتور Villalobos من هذا الجمع إصدار تعليماته للممثل الإقليمي للمنظمة للتفاوض مع المعهد لإبرام خطاب تفاهم جديد يحقق تعليمات الوزراء بشأن التعاون بين المنظمتين.

وسوف يتم هذا التعاون في خمسة مجالات مشتركة على الأقل:

- الأمن الغذائي– استئصال الجوع

- التنمية الريفية ومكافحة الفقر
- الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية
- التنمية المستدامة
- إدارة المعرفة

وتتمثل الإجراءات الرسمية في ما يلي:

- عقد اجتماع لكبار المسؤولين من المنظمتين لصياغة خطاب تفاهم جديد بأقل قدر من برنامج التعاون في المدى المتوسط.
- تقديم هذه المقترحات لاجتماع خاص للممثلين الحكوميين (ربما اثنان من كل إقليم) لإبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم.
- إرسال الوثيقة الناتجة إلى البلدان الأخرى لنفس الغرض.
- إعداد الوثيقة النهائية التي ستقدم لوزراء الزراعة في القارة خلال مجلس أمريكا اللاتينية للزراعة (2010).
- تخصيص وقت في هذا المجلس لكي يناقش الوزراء هذه المسألة بغرض الموافقة عليها وما يلي ذلك من تعليمات.

وأود، نظرا لضيق الوقت، أن أختتم كلامي بتقديم هذا الاقتراح لنظركم ويشعر دكتور Villalobos بالامتنان لهذه الدعوة ولحسن استماعكم.

وشكرا جزيلا لكم.

المرفق حاء

بيان المنظمة العالمية لصحة الحيوان

المنظمة العالمية لصحة الحيوان منظمة حكومية دولية تأسست عام 1924 بمبادرة من 28 بلدا، ولذا فإنها أقدم من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وتتألف هذه المنظمة من 177 بلدا عضوا بما في ذلك 29 بلدا من الأمريكتين. ومازال هناك سبع جزر في الكاريبي لم تنضم بعد للعضوية. وأننا نعمل بصورة وثيقة معها وسوف نرحب بهم في المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

وكانت الولاية الأصلية لهذه المنظمة تتمثل في "منع الأمراض الحيوانية من الانتشار حول العالم". غير أن هذه الولايات وسعت بعد ذلك في الخطة الإستراتيجية الرابعة لتشمل "تحسين صحة الحيوان في كافة أنحاء العالم".

وتشمل أهداف المنظمة العالمية **الأخطار بالصحة** بالنظر إلى أنها المنظمة الوحيدة على المستوى العالمي المناط بها نشر المعلومات الصحية الرسمي. وتأتي هذه المعلومات من الإخطارات التي يقدمها المندوبون. وتستخدم هذه الإخطارات في متابعة هدف إضفاء طابع الشفافية على الأوضاع الصحية لتيسير التجارة الآمنة، وتمكين الأعضاء من اتخاذ الإجراءات الملائمة للوقاية من الأمراض ومكافحتها واستئصالها. وثمة هدف آخر هو **المعلومات العلمية** حيث تقوم المنظمة العالمية بتجميع وتحليل ونشر المعلومات العلمية رفيعة المستوى للاستخدام في تحقيق أهداف معينة. كما أن المنظمة العالمية مكلفة بوضع **المعايير الدولية** التي تستخدم كمعايير مرجعية عالمية لمنظمة التجارة العالمية. وتقوم المنظمة بصياغة ونشر نوعين رئيسيين من المعايير الصحية الدولية التي تطبق على الحيوانات والمنتجات الحيوانية وهما: المعايير التجارية والمعايير البيولوجية. ويتولى وضع هذه المعايير لجان متخصصة وتقدم إلى أعضاء المنظمة للموافقة خلال جمعيتها السنوية.

والمطبوعات الأربعة التي تضم معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان هي:.

- مدونة صحة الحيوانات الأرضية
- دليل اختبارات تشخيص وتحصين الحيوانات الأرضية
- مدونة صحة الحيوانات المائية
- دليل الاختبارات التشخيصية للحيوانات المائية

ويتمثل الهدف الآخر للمنظمة في **التضامن الدولي**. إذ تسعى المنظمة من خلال شبكتها للاتفاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين قدرات الخدمات البيطرية فيها.

الخطة الإستراتيجية للفترة 2011–2015

سوف تواصل الخطة الإستراتيجية الخامسة للفترة 2011–2015 تدعيم المهام الجوهرية التالية:

- ضمان الشفافية في أوضاع صحة الحيوان في العالم من خلال وضع المعايير المعتمدة على العلم ولاسيما تلك التي تطبق في منظمة التجارة العالمية.
- وضع خطوط توجيهية للوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها واستئصالها بما في ذلك الأمراض الحيوانية التي تصيب الإنسان وملاحظة الحالة الصحية للأعضاء.
- توفير التدريب لتعزيز قدرات المندوبين والمسؤولين وخاصة المنسقين الوطنيين (العلاقات مع المنظمة، ونظام المعلومات الصحية والحيوانات المائية والحياة البرية والعقاقير البيطرية وغير ذلك.
- زيادة تأثير المنظمة في السياسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالإدارة الجيدة لصحة الحيوان. ووضع الأولويات لسياسة البحوث العلمية.
- تعزيز دور المنظمة في تسوية المنازعات بين الأعضاء بشأن المسائل الصحية.

وتشمل المفاهيم الجديدة التي ستتضمن في الخطة الإستراتيجية الخامسة أنشطة تتعلق بالقضايا العالمية مثل:

- صحة واحدة
- تغير المناخ
- الأمن الغذائي
  - بالنظر إلى أن العقاقير البيطرية تضطلع بدور رئيسي في حماية المجتمع، وأن الأمن الغذائي (البروتينات الحيوانية) تمثل شاغلا أساسيا للصحة العامة وأن صحة الحيوان الجيدة ضرورية لسلامة الأغذية والأمن الغذائي ولإنتاج أغذية آمنة
- تدعيم دور المنظمة في تعزيز أنشطة الخدمات البيطرية في البلدان الأعضاء ولاسيما متابعة أنشطة تقييم الخدمات البيطرية باستخدام أداة PVS، والتقييم الاقتصادي اللاحق باستخدام طريقة تحليل الثغرات وتعزيز تشريعات الأعضاء من خلال البعثات الخاصة.
- تعزيز تمثيل المنظمة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية.
- زيادة جهود الاتصال.
- إقامة صلات أوثق مع المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية لإقناعها بأن الاستثمار في خدمات صحة الحيوان والخدمات البيطرية يمثل منفعة عامة وطنية وعالمية وأنه يمثل أيضا أولوية دولية.
- التوعية البيطرية، بالنظر إلى أنها ضرورية للخدمات البيطرية لتضم بيطريين حاصلين على التدريب العلمي الممتاز بالنظر إلى أن هذه الخدمات تمثل أعلى جهاز وطني لمكافحة الأمراض الحيوانية بما في ذلك الأمراض التي تنتقل للإنسان ولتحديث المعايير الدولية من خلال المشاركة النشطة في المنظمة. وتتطلب هذه الأنشطة وتحقيق أهداف الخدمات البيطرية موظفين مؤهلين بدرجة عالية.

النهوض بقدرات الخدمات البيطرية

يتوقع من المنظمة أيضا النهوض بقدرات الخدمات البيطرية من خلال طائفة من التدابير بما في ذلك تدريب المندوبين وتدريب جهات الاتصال الوطنية للمنظمة التي هي الآن جهات الاتصال الخاصة بالإخطارات الصحية والعقاقير البيطرية وسلامة المنتجات الحيوانية، والحياة البرية، ورفاهة الحيوان والحيوانات المائية. وقد نظمت حلقات دراسية نوعية لتدريب أكثر من 1100 من الموظفين الفنيين رفيعي المستوى في الخدمات البيطرية في كافة أنحاء العالم. وتشمل الأنشطة الأخرى: توأمة المختبرات الوطنية مع المختبرات المرجعية للمنظمة والحلقات الدراسية المصممة بصورة تناسب الاحتياجات الإقليمية النوعية.

وعلاوة على ذلك، أجريت عمليات تقييم للخدمات البيطرية في 100 بلد باستخدام أداة PVS وفقا للخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة. ويمكن للبلدان، بعد تقييم PVS أن تطلب إجراء تقييم نوعي لاحتياجات التحسين المحددة. ويتم ذلك بواسطة خبراء من المنظمة يعدون بعد ذلك تقريرا اقتصاديا ومتطلبات استثمارية مفصلة. وكانت هناك 50 بعثة من هذا النوع. وتوفد المنظمة أيضا بعثات لتعزيز التشريعات الوطنية بناء على طلب البلدان الأعضاء. وقد أوفدت 30 بعثة من هذا النوع.

ومن الواضح أن جميع هذه الأنشطة تهدف إلى تدعيم قدرات الخدمات البيطرية من حيث:

- ✓ الرصد المبكر؛
- ✓ الاستجابة السريعة؛
- ✓ تدابير السلامة الاحيائية الكافية؛
- ✓ أمن الإمدادات الغذائية وسلامة الغذاء؛
- ✓ موثوقية شهادات التصدير.

تغير المناخ

يوجد هذا البند على جدول أعمال الدورة الواحدة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للمنظمة. وتبحث المنظمة العالمية لصحة الحيوان بصورة وثيقة في انعكاسات تغير المناخ ومن ثم الاحترار العالمي على الانتشار الوبائي للأمراض وسلوك عوائل المرض وغير ذلك من العوامل. ولاشك في أن جميع الأنواع الحيوانية تتأثر إلى حدا ما بتغير المناخ الذي له عدد من الأسباب من بينها الكميات الضخمة من انبعاثات الوقود الأحفوري في البلدان المتقدمة.

ويمثل الإنتاج الحيواني في العالم وخاصة على مستوى البلدان النامية أحد القطاعات الأكثر تعرضا لمخاطر انخفاض الأغذية الحيوانية نتيجة لانخفاض الإنتاج الحيواني أو ظهور أمراض جديدة أو متكررة.

وسوف يزيد الإنتاج الحيواني في الأمريكتين زيادة كبيرة خلال السنوات القادمة لتلبية الطلب العالمي الضخم على الأغذية. وتوصي المنظمة العالمية بإيلاء اهتمام خاص وتوجيه الاستثمارات نحو البحوث والوقاية والإشراف والتعاون الشامل والاتصال الملائم للحد من تأثيرات تغير المناخ الناجم ضمن جملة أمور عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من طائفة من المصادر، وأنواع الطاقة مع إسهام الإنتاج الحيواني بقدر ضئيل في هذا المجال.

العمل المشترك مع المنظمات الأخرى– الإطار العالمي للمكافحة المطردة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود

شاركت المنظمات الدولية والإقليمية في الأمريكتين في أعمال تعاونية ممتازة لتجنب الازدواجية وهدر الوقت والأموال بدون مبرر.

وكثفت المنظمة من هذه الإجراءات منذ عام 2004 عندما بدأت العمل بموجب الاتفاق العالمي الجديد الموقع من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن الإطار العالمي للمكافحة المطردة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود الذي يحمل بصورة جوهرية نفس مفهوم إجراءات التنسيق لاستخدام موارد الإقليم بقدر أكبر من الكفاءة.

وخلال أزمة أنفلونزا الطيور العالمية، عقدت الأمريكتان، شأنها شأن الأماكن الأخرى من العالم **اجتماعات بشأن الوباء** وقد سادت الفوضى تقريبا في منظمة تعمل على أساس جدول أعمالها إلى أن تمكننا بفضل جهود المنظمة العالمية لصحة الحيوان بوصفها أمانة الإطار العالمي للمكافحة المطردة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود للأمريكتين وبفضل التنسيق الممتاز مع منظمة الأغذية والزراعة، وجميع الوكالات الإقليمية، من توفير التنسيق الكافي للإجراءات مما أسفر عن مستوى رفيع من التنسيق التشغيلي القائم الآن في إقليمنا للأمريكتين.

وحددت الأمريكتان الأمراض التالية بوصفها من الأولويات: الحمى القلاعية، حمى الخنازير التقليدية، مرض نيوكاسل، الدودة الحلزونية للعالم الجديد، وأنفلونزا الطيور شديدة العدوى ومرض الكلب.

وأود أن أبرز هنا مرض الحمى القلاعية بالنظر إلى أن للأمريكتين وضعا متميزا حيث يخلو 90 في المائة من الحيوانات من هذا المرض باستخدام التحصين أو بدونه. ومازلنا نحتاج إلى التزام سياسي وتحسين قدرة الخدمات البيطرية في منطقة الإنديز وخاصة في إكوادور وفنزويلا حيث يمثل مازال مرض الحمى القلاعية متوطنا، وفي بوليفيا التي تحتاج إلى تعزيز كبير لقدرات خدماتها البيطرية وفقا لتوصيات المنظمة. وعلى ذلك نكرر دعوتنا لهذه البلدان بالعمل وفقا لمعايير المنظمة. ونأمل في أن يساعد البرنامج الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة مع CAN، والذي استعرضته ووافقت عليه المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومركز مكافحة الحمى القلاعية في البلدان الأمريكية والخدمات البيطرية في منطقة الإنديز، في تحسين الأوضاع الصحية في هذه المنطقة. ولذلك تقترح المنظمة العالمية

استخدام نموذج عمل اللجنة البيطرية الدائمة الذي حقق نتائج ممتازة من الإجراءات المنسقة التي اقترحتها المنظمة العالمية.

استراتيجيات المنظمة العالمية والإقليمية– الأمريكتان

وضعت الخدمات البيطرية للأمريكتين استراتيجيات في المجالات الرئيسية الخاصة بتحسين إنتاج الأغذية الحيوانية للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الطلب.

وقد تحددت استراتيجيات لقضايا مثل ***رفاهة الحيوان*** من خلال نهج يركز على الإدارة الحيوانية الملائمة للحالة الممتازة لصحة الحيوان لتحقيق أقصى قدر من إمكانيات الإنتاج من حيث النوعية والكمية وفقا للمعايير التي وضعتها المنظمة وعلى أساس ظروف وخصائص الإنتاج في الإقليم. وفيما يتعلق ***بمعايير القطاع الخاص***، حددت المنظمة العالمية موقفا واضحا في القرارات الصادرة عن الجمعية العالمية التي ذكرت فيها أنه ينبغي أن تستمر المنظمة العالمية في وضع المعايير المتعلقة بصحة الحيوان وسلامة الأغذية ورفاهة الحيوان وأنه ينبغي أن تشير أي معايير خاصة بالقطاع الخاص إلى تلك الخاصة بالمنظمة العالمية وأن لا تكون أكثر تقييدا منها.

وفي ما يتعلق ***بمردودية التكاليف***، أصدرت المنظمة العالمية عملا عالميا يبين أن تكلفة الاستثمار في الوقاية أقل دائما من المصروفات التي تتكبد في حالات الأزمة. وأجريت دراسات إقليمية في الأمريكتين لتقدير مردودية تكاليف بعض الأمراض بما في ذلك العمل في مرض الحمى القلاعية بواسطة وزارة التنمية الزراعية في البرازيل والدكتور Jorge Madeira Nogeira وزملاؤه وقامت بتنسيقه المنظمة العالمية، وقد قدمت هذه الدراسات مثالا على استثمار لمدة 42 عاما بمبلغ يزيد على 000 550 34 دولار أمريكي مع حساب المنافع لفترة الستة عشرة عاما الأخيرة تصل إلى 000 773 49 دولارا أمريكيا مما يبين ربحا قدره 000 223 15 دولار أمريكي ويوضح أن المستوى الكبير للعائد من الاستثمار العام في هذا النوع من البرامج. ونأمل في أن تقنع هذه الدورات الحكومات الأخرى بالاستثمار في الوقاية

وفي ما يتعلق ***بالتوعية البيطرية***، عقدت المنظمة العالمية مؤتمرا عالميا بشأن التوعية البيطرية في عام 2009 أسفر عن توصية بأن تبدأ المنظمة العالمية في وضع معايير دولية بشأن التوعية البيطرية للارتفاع بمستوى معايير الجودة الدولية إلى المستوى الذي تحتاجه الخدمات البيطرية لتحقيق أهدافها.

وفي ما يتعلق ***بشبكات المختبرات*** فإنه نظرا لأن مختبرات التشخيص تعتبر مساهما بالغ الأهمية في مراقبة الأمراض وسلامة الأغذية، وأن لدى الأمريكيين عددا كبيرا من المختبرات وقدرات مختلفة يتعين تنسيقها بصورة ملائمة، قررت المنظمة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى إطلاق شبكة للمختبرات الوطنية للخدمات البيطرية في الأمريكتين في شهر يوليو/ تموز القادم في 2010.

وأشكركم كثيرا.

المرفق طاء

جدول أعمال اللجنة التقنية

(26 إلى 27 أبريل/ نيسان 2010)

أولا– البنود الاستهلالية

1 – افتتاح اجتماع اللجنة التقنية

2 – انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وتعيين المقرر

3 – اعتماد جدول أعمال اللجنة التقنية وجدولها الزمني.

ثانيا– البنود التقنية

4 – القضايا العالمية والإقليمية الخاصة بالطوارئ: إدارة المخاطر، وردود الفعل إزاء حالات الطوارئ في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

5 – تعزيز جوانب التآزر والتعاون فيما بين اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية في المنظمة والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

6 – تغير المناخ وتأثيره على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

7 – التنمية الريفية للأراضي وانعكاساتها المؤسسية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

8 – جدول أعمال السياسات بشأن الزراعة الأسرية.

9 – تقرير هيئة الدستور الغذائي وسلامة الأغذية في الإقليم.

10 – التحديات والتوقعات في الإقليم الفرعي للكاريبي.

11 – التحديات والتوقعات في الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى

12 – التحديات والتوقعات في الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية.

13 – اعتماد تقرير اللجنة التقنية.

14 - اختتام اجتماع اللجنة التقنية.

جدول أعمال اللجنة التقنية

(28 إلى 30 أبريل/ نيسان 2010)

أولا– البنود الاستهلالية

1 – مراسم الافتتاح

2 – انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

3 – اعتماد جدول أعمال والجدول الزمني.

ثانيا– البيانات والعروض

4 – بيان المدير العام.

5 – بيان الرئيس المستقل لمجلس المنظمة.

6 – المسائل الناشئة عن المؤتمر العالمي حول الأغذية والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة وخاصة تنفيذ خطة العمل الفورية بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية.

7 – صوب رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية.

8 – إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

9 – إنشاء مركز عالمي واحد للخدمات المشتركة.

10 – تقرير عن أنشطة المنظمة (2008–2009) في الإقليم والإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

11 – هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة تنمية الثروة الحيوانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهيئة مصايد أسماك غرب وسط المحيط الأطلسي وهيئة المصايد الداخلية لأمريكا اللاتينية..

12 – الأمن الغذائي والتغذوي، وحق الإنسان في الغذاء.

13 – متابعة مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025.

14 – الوضع في هايتي وعملية التعمير: خطوط توجيهية لتنفيذ المشاريع بمساهمة من وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما (المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي).

15 – عرض تقارير ومقترحات الأقاليم الفرعية للكاريبي (أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية).

16 – تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية للإقليم في الفترة المالية القادمة.

ثالثا– الاختتام

17 – موعد ومكان وجدول أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

18 – مسائل أخرى.

19 – اعتماد التقرير (بما في ذلك تقرير اللجنة التقنية)

20 – اختتام المؤتمر الإقليمي.

المرفق ياء

قائمة الوثائق

الرقم	***العنوان***
LARC/10/1	الجدول الزمني التفصيلي المؤقت
بنود للمناقشة	
LARC/10/2	الأمن الغذائي والتغذوي: حق الإنسان في الغذاء
LARC/10/3	تغير المناخ وتأثيراته على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LARC/10/4	تنمية الأراضي في الريف وانعكاساتها المؤسسية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
بنود دائمة	
LARC/10/5	تقرير عن أنشطة المنظمة (2008–2009) في الإقليم والإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الثلاثين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LARC/10/6	مسائل ناشئة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة – وخاصة تنفيذ خطة العمل الفورية بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية، وصوب رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية
LARC/10/6 Add.1	صوب رؤية جديدة لشبكة المكاتب الميدانية
LARC/10/7	إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي
LARC/10/8	القضايا العالمية والإقليمية ذات الصلة بالطوارئ: إدارة المخاطر وردود الفعل إزاء حالات الطوارئ في القطاعات الزراعية والحرجية والسمكية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LARC/10/9	تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية للإقليم في الفترة المالية القادمة
LARC/10/10	إقامة مركز عالمي واحد للخدمات المشتركة
بنود للعلم	
LARC/10/INF/1	مذكرة إعلامية
LARC/10/INF/2	الجدول الزمني المؤقت
LARC/10/INF/3	قائمة الوثائق المؤقتة
LARC/10/INF/4	بيان المدير العام
LARC/10/INF/5	تقرير هيئة غابات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LARC/10/INF/6	تقرير هيئة تنمية الثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

LARC/10/INF/7	تقرير هيئة مصايد أسماك غرب وسط المحيط الأطلسي
LARC/10/INF/8	تقرير هيئة مصايد الأسماك الداخلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LARC/10/INF/9	تقرير هيئة الدستور الغذائي وسلامة الأغذية في الإقليم
LARC/10/INF/10	متابعة مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع بحلول عام 2025
LARC/10/INF/11	التحديات والتوقعات للإقليم الفرعي للكاريبي
LARC/10/INF/12	التحديات والتوقعات للإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى
LARC/10/INF/13	التحديات والتوقعات للإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية
LARC/10/INF/14	جدول أعمال السياسات للزراعة الأسرية
LARC/10/INF/15	تعزيز جوانب التآزر والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة المواد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
LARC/10/INF/16	الوضع في هايتي وعملية التعمير: خطوط توجيهية بشأن تنفيذ المشاريع بمساهمة من وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما (المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي)

المرفق كاف

قائمة المشاركين

هيئة مكتب المؤتمر

الرئيس	Víctor Manuel Pérez	بنما
نائب الرئيس	Pedro Pablo Peña	الجمهورية الدومينيكية
	Altemir Gregolim	البرازيل
المقرر	Milton Rondó	البرازيل

هيئة مكتب اللجنة التقنية

الرئيس	Juan Carlos Rodríguez	بنما
نائب الرئيس	Pedro Pablo Peña	الجمهورية الدومينيكية
المقرر	María del Carmen Squeff	الأرجنتين

MEMBER NATIONS SERVICED BY THE REGIONAL OFFICE

ANTIGUA & BARBUDA

Head of Delegation

Jedidiah Maxime
Acting Director of Agriculture
Ministry of Agriculture, Lands, Housing and the Environment

ARGENTINA

Head of Delegation

Lorenzo Basso
Secretario de Agricultura, Ganaderia y pesca
Secretaría de Desarrollo Rural y Agricultura Familiar

Alternates

Carla Campos Bilbao
Secretaria de Desarrollo Rural y Agricultura Familiar
Secretaría de Desarrollo Rural y Agricultura Familiar

María del Carmen Squeff
Presidente del GRULAC
Representante Permanente Alterna
de la República Argentina ante la FAO
Encargada de Negocios *a.i.*

Lucrecia Santinoni
Directora Nacional de Agricultura
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca

Eduardo Tempone
Director de Relaciones Económicas Multilaterales
Ministerio de Relaciones Exteriores, Comercio Internacional y Culto

Nestor Alfredo Fuentes
Director de Areas Temáticas Agricultura Familiar
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca

José Maria Monez Cazón
Asesor
Secretaría Desarrollo y Economías Regionales
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca

Miguel Donatelli
Dirección Relaciones Internacionales
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca

Pedro Cerviño
Coordinador Técnico REAF
Secretaría de Agricultura Familiar y Desarrollo Rural

Waldino Juárez
Representante Foro Agricultura Familiar Argentino
Ministerio de Agricultura

BAHAMAS

Head of Delegation

Lawrence Cartwright
Cabinet Minister
Ministry of Agriculture and Marine Resources

Alternate

Simeon Pinder
Director of Agriculture
Ministry of Agriculture and Marine Resources

BARBADOS

Head of Delegation

Haynesley Benn
Minister of Agriculture

Alternate

Barton Clarke
Chief Agricultural Officer
Ministry of Agriculture

BOLIVIA

Head of Delegation

Edgar Soliz Morales
Embajador
Embajada de Bolivia en Panamá

Alternates

Raúl Calizaya
Primer Secretario
Embajada de Bolivia

Winston F. Canqui Aramayo
Responsable Alimentación Escolar
Ministerio de Educación Bolivia

BRAZIL

Head of Delegation

Guilherme Cassel
Ministro de Desarrollo Agrario

Alternates

Altemir Gregolin
Ministro de Pesca y Agricultura
Ministerio de Pesca y Agricultura

Crispim Moreira
Secretario Nacional para la Seguridad Alimentaria y Nutricional
Ministerio de Desarrollo Social y Lucha contra el Hambre

Roosevelt Tomé Silva Filho
Secretario de Ciencia y Tecnología para la Inclusión Social,
Ministerio de Ciencia y Tecnología

Milton Rondó Filho
Coordinador General de Acciones Internacionales de Combate al Hambre
Ministerio de Relaciones Exteriores

Caio Franca
Jefe de Gabinete
Ministerio de Desarrollo Agrario

Francisco Osvaldo Barbosa
Jefe de Asesoría para Asuntos Internacionales
Ministerio de Pesca y Agricultura

José Accarini
Asesor Subjefe de Análisis y Seguimiento de Políticas Gubernamentales
Secretaría General de la Presidencia de la República

Laudemir Muller
Asesor Especial
Ministerio de Desarrollo Agrario

Francesco Pierri
Asesor Internacional,
Ministerio de Desarrollo Agrario

Mirlane Klimach Guimares
Asesora Internacional
Consejo Nacional de Seguridad Alimentaria y Nutricional - CONSEA

Alessandra da Costa Lunas
Vicepresidente
Confederación Nacional de Trabajadores en la Agricultura - CONTAG

Valeria Torres Amaral Burity
Vice Presidenta
Acción Brasileña para la Nutrición y Derechos Humanos - ABRANDH

CHILE

Head of Delegation

José Antonio Galilea
Ministro de Agricultura
Ministerio de Agricultura

Alternates

Cecilia Rojas
Asesora
Ministerio de Agricultura

Marisol Pérez
Primer Secretario
Representación Permanente de Chile ante la FAO

Eduardo Salinas
Encargado de Negocios *a.i.*
Embajada de Chile en Panamá

COLOMBIA

Head of Delegation

Gina Benedetti
Embajadora
Embajada de Colombia en Panamá

Alternates

Luis Fernando Caicedo Lince
Gerente General
Instituto Colombiano Agropecuario ICA

Víctor Echeverri
Consejero
Embajada de Colombia en Panamá

COSTA RICA

Head of Delegation

Javier Flores
Ministro de Agricultura
Ministerio de Agricultura

Alternates

Carlos Villalobos
Viceministro de Agricultura y Ganadería
Ministerio de Agricultura

Marcelo Roldán Sauma
Consejero y Cónsul
Embajada de Costa Rica en Panamá

CUBA

Head of Delegation

José Puente Nápoles
Viceministro del Ministerio de la Agricultura de la República de Cuba

Alternates

Reinaldo Carlos Calviat Lafferté
Embajador de la República de Cuba en Panamá

José A. Quintero
Funcionario
Ministerio del Comercio Exterior y la Inversión Extranjera de la República de Cuba

Yuri González Aranda
Agregado Comercial
Embajada de Cuba en Panamá

José Amargoz
Consejero Económico Comercial
Embajada de Cuba en Panamá

Ramón Pérez
Consejero Económico Comercial
Embajada de Cuba en Panamá

DOMINICA

Head of Delegation

Matthew J. Walter
Minister for Agriculture and Forestry

DOMINICAN REPUBLIC

Head of Delegation

Pedro Pablo Peña Cruz
Viceministro de Planificación Sectorial Agropecuaria

Alternates

Mario Arvelo Caamaño
Embajador
Representación Permanente de la República Dominicana ante FAO, PMA y FIDA

Grecia Fiordalicia Pichardo
Embajadora
Embajada de la República Dominicana en Panamá

Onelia Durán
Consejera
Embajada República Dominicana en Panamá

Marcos Martínez
Encargado del Departamento de Seguimiento y Evaluación
Dirección General de Ordenamiento y Desarrollo Territorial
Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo

ECUADOR

Head of Delegation

María Isabel Jiménez
Sub Secretaria de Fomento Agrícola

Alternates

César Cabrera
Director del Proyecto de Competitividad Agropecuaria y Desarrollo Rural Sostenible
CADERS

Santiago Izquierdo
Secretario Técnico de la Presidencia *Pro Tempore* del Consejo Suramericano de Desarrollo Social
UNASUR

EL SALVADOR

Head of Delegation

Arnoldo Bernal Chévez
Embajador de El Salvador en Panamá
Ministerio de Relaciones Exteriores

Alternate

Jorge Pleitez
Director
Oficina Política
Ministerio de Agricultura

GUATEMALA

Head of Delegation

Juan Alfonso de León
Ministro de Agricultura, Ganadería y Alimentación
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación

Alternates

Mariela Vélez de García
Ministro Consejero
Embajada de Guatemala en Panamá

Carlos Avila
Subdirector General DIGEPSA
Ministerio de Educación

Roberto Chávez
Asesor del Despacho Ministerial de Agricultura, Ganadería y Alimentación.

Carlos Estuardo Mas
Asesor del Ministro de Agricultura
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación

HAITI

Head of Delegation

Jonas Gué
Ministro de Agricultura
Ministerio de Agricultura, Recursos Naturales y Desarrollo Rural

Alternates

Francois Joseph Delinois
Director de Cooperación Externa
Ministerio de Agricultura, Recursos Naturales y Desarrollo Rural

Colette Blanchet
Directora Adjunta de Cooperación Externa
Ministerio de Agricultura, Recursos Naturales y Desarrollo Rural

HONDURAS

Head of Delegation

Juan Carlos Ordóñez
Viceministro de Ganadería
Secretaría de Estado en los Despachos de Agricultura y Ganadería
Alternate

Carmelo Rizzo
Representante Permanente de Honduras ante la FAO

JAMAICA

Head of Delegation

William J.C. Hutchinson
Minister of State
Ministry of Agriculture and Fisheries

Alternate

Donovan Stanberry
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture and Fisheries

MEXICO

Head of Delegation

Jorge Eduardo Chen Charpentier
Embajador, Representante Permanente de México ante la FAO

Alternates

Yanerit Morgan Sotomayor
Embajadora de México en Panamá

Elías Reyes Bravo
Sub Director de Enlace con Instituciones Internacionales
Secretaría de Agricultura, Ganadería, Desarrollo Rural, Pesca y Alimentación

Gilberto Velarde Meixueiro
Encargado de Asuntos Politicos y Prensa
Embajada de Mexico en Panamá

NICARAGUA

Head of Delegation

Eva Acevedo
Directora General
Instituto Nicaragüense de Tecnología Agropecuaria INTA

Alternate

Samuel Trejos Córdova
Cónsul General de la República de Nicaragua en Panamá

PANAMA

Head of Delegation

Juan Carlos Rodríguez
Secretario General del Ministerio del Desarrollo Agropecuario

Alternates

Hermann E. Gnaegi
Director de Cooperación Internacional
Ministerio de Desarrollo Agropecuario

Ministerio de Desarrollo Agropecuario

Ariel Espino
Directo de Sanidad Vegetal

Rubén Serracín
Jefe
Departamento de Vigilancia Fitosanitaria

Pablo Moreno
Director de Salud Animal

Rocío Lezcano
Coordinadora de Planes y Programas de Salud Animal

Cesar Maure
Director
Dirección de Cuarentena Agropecuaria

Kirian Cerceño
Subjefe
Dirección de Cuarentena Agropecuaria

Gabriel Buitrago
Jefe
Dirección de Cuarentena Agropecuaria en Tocumén

Enso Rodríguez
Funcionario
Zona de Protección en el Area de Balboa

Gabriela Morales
Directora
Dirección de Política Comercial

Hildemarta Riera
Directora
Dirección del Desarrollo Rural

Rubén Quiroz
Planificador
Dirección del Desarrollo Rural

José Bosquez
Economista
Dirección del Desarrollo Rural

Domino González
Economista
Dirección del Desarrollo Rural

Edgar Serrano
Ingeniero Agrícola
Dirección del Desarrollo Rural

Ramón Isos
Ingeniero Agrícola
Dirección del Desarrollo Rural

Sebastián Mirones
Director de Agricultura

Ángel Carril
Jefe, Departamento de Frutales

Luis Aparicio
Director, Dirección de Ganadería

Ramón riera
Jefe, Programa de Especies Menores

David Guevara
Planificador
Dirección de Ganadería

Carlos Córdova
Director
Dirección de Unidad Ambiental

Gabriela Martiz
Asistente Técnica
Dirección de Unidad Ambiental

Agustín Zambrano
Asistente Técnico
Dirección de Unidad Ambiental

Esquiel Rodríguez
Director
Dirección de Reforma Agraria

Carlos Qvistgaard

Director
Dirección de Planificación
Jesús Guerra
Técnico
Dirección de Planificación

Jorge E. Cerrud S.
Secretario Técnico
Dirección de Secretaría Técnica

Jorge e. Ulloa
Director Administrativo
Dirección de Administración

Ingrid Rodríguez
Directora, Comunicación e Informática

Oriela González
Periodista

Boris Reyes
Camarógrafo

Instituto de Investigación Agropecuaria (IDIAP)

Julio Abrego
Director

Manuel de gracia
Director de Investigación Pecuaria y Agrícola

Instituto de Seguro Agropecuario (ISA)

Rubén Darío Campos
Director

Luis Cortez
Sub gerente general
Leandro Camarena
Gerente de Seguros Agrícolas, Ganadería y Forestales

Banco de Desarrollo Agropecuario (BDA)

Rigoberto Amaya
Director

Orlando Osorio
Sub Gerente Técnico

Omar Espinosa
Jefe de Planificacion

Liberato Montenegro
Subgerente Ejecutivo de Crédito

Instituto de Mercado Agropecuario (IMA)

Delia García Ramírez
Directora

Oscar Mackay
Subdirector

Amarlis Gómez
Secretaria General

Domingo Saavedra
Analista de mercadeo

Ministerio de Salud

Franklin Vergara
Ministro de Salud

Eduardo Lucas Mora
Director General de Salud

Gabriel Cedeño Lam
Director de Asuntos Internacionales

Abraham Ducreux
Jefe Nacional
Departamento de Protección de Alimentos

Ruben Carcache
Médico veterinario

Ricardo Rodolfo Martinelli Melendez
Asesor legal

Joge Hassan
Director de la Región Metropolitana de Salud

Aracelis Vergara
Agrónoma, Protección de Alimentos

Alberto Vergara Salcedo
Médico Veterinario
Sub Jefe de Protección de Alimentos

Vielka Cedeño
Presidenta del Comité Nacional del Codex Alimentarius

Ministerio de Relaciones Exteriores

Guido Martinelli de la Togna
Embajador
Representante Permanente de Panamá ante la FAO

Tomas A. Guardia
Director General de Organismos y Conferencias Internacionales

Marena Benavides

Sub Directora General de Organismos y Conferencias Internacionales

Itza Broce
Jefa del Departamento del Medio Ambiente y Desarrollo Sostenible

Gerardo Vega
Ministro Consejero
Embajada de Panamá en Italia

Ministerio de la Presidencia

Gilma Ripol
Secretaria Nacional del Plan Alimentario y Nutricional

Asamblea Nacional de Diputados

Dalia Bernal
Presidenta de la Comisión de Ambiente

Autoridad de Recursos Acuáticos de Panamá (ARAP)

Diana Arauz
Administradora General de la Autoridad de Recursos Acuáticos de Panamá

Vielka Morales
Secretaria General

Bernardo Jaramillo
Director de Fomento

Ornaldo Bernal
Subdirector de Ordenación

Ana Garcia
Directora General de Investigación y Desarrollo
Anabieth Morales
Jefa de la Unidad Ambiental

Alpha Santamaría
Subdirectora de Recursos

Lisette Trejos
Veterinaria

Kathia Broce
Jefa del Departamento de Desarrollo

Ramon Diez
Abogado

Alfonso Martínez
Jefe, Departamento de Asistencia Técnica

Zedna Guerra
Jefa, Laboratorio de Molusco

Gustavo Collado
Biólogo Pesquero

Rozio Ramírez
Jefa, Departamento de Manejo Integral

Kenia Martínez
Abogada

Kriss Poveda
Directora General de Vigilancia

Autoridad nacional del Ambiente (ANAM)

Cynthia Deville
Unidad de Cambio Climático y de Desertificación

Israel Torres
Unidad de Cambio Climático y Desertificación

Carlos Gomez
Funcionario de la Dirección de Gestión Integrada de Cuencas Hidrográficas

Dalia Vargas
Funcionario de la Dirección de Gestión Integrada de cuencas Hidrográficas

Félix Magallón
Funcionario de la Dirección de Gestión Integrada de cuencas Hidrográficas

Joaquín Díaz
Funcionario de la Dirección de Gestión Integrada de cuencas Hidrográficas

Ibelice Añino
Jefa del Departamento de Vida Silvestre y Biodiversidad
Marina Gallardo
Funcionaria de la Dirección de Áreas Protegidas y Vida Silvestre

Lissy Tapia
Jefa del Departamento de Ordenamiento Territorial

Autoridad Panameña de Seguridad Alimentaria (AUPSA)

Alcides Jaén
Administrador General

Filiberto Fragos
Secretario General

Carmela Castilla
Jefa del Departamento de Evaluación Sanitarias y Fitosanitarias

Sistema Nacional de Protección Civil (SINAPROC)

Arturo Alvarado
Director General
Soluciones Ambientales Tecnológicas

Hilel Cohen
Presidente

Gerardo Sandoya
Técnico de Investigación y Desarrollo

Colegio de Ingenieros Agrónomos de Panamá (CINAP)

Marco Moscoso
Presidente

Anibal Fosati
Secretario de Promoción y Superación Profesional

Fany de Dominguez
Presidente, Capitulo de Panamá

PARAGUAY

Head of Delegation

Juan Carlos Ramírez
Embajador
Embajada de la República del Paraguay en Panamá

Alternate

Cristián Leguizamón
Primer Secretario
Embajada de la República del Paraguay en Panamá

PERU

Head of Delegation

Gabriel García Pike
Embajador de Perú en Panamá

Alternates

Eduardo Reusche
Ministro Consejero
Embajada del Perú en Panamá

Mario D'Andrea Rivera
Agregado Económico
Embajada del Perú en Panamá

SAINT LUCIA

Head of Delegation

Hubert Emmanuel
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture, Lands, Forestry and Fisheries

SURINAME

Head of Delegation

Dew P. Jaddoe
Acting Permanent Secretary of the Ministry of Agriculture, Animal Husbandry and Fisheries
Alternate Head of Delegation

Alternate

Ashmie Sheoratan-Jairam
FAO National Correspondent for the Ministry of Agriculture, Animal Husbandry and Fisheries
Delegate

TRINIDAD & TOBAGO

Head of Delegation

Edwina Leacock
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture, Land and Marine Resources

Alternate

Patricia La Borde-Grant
Planning Officer III
Ministry of Agriculture, Land and Marine Resources

Marlene Andrews
Planning Officer I
Ministry of Agriculture, Land and Marine Resources

URUGUAY

Head of Delegation

Robert Frugoni
Director
Dirección General de Desarrollo Rural

Alternate

Gimena Hernández
Segundo Secretario
Embajada de Uruguay en Panamá

VENEZUELA

Head of Delegation

Jorge Luis Durán Centeno
Embajador de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

Alternates

Gladys Urbaneja
Embajadora
Representante Permanente de la República
Bolivariana de Venezuela ante la FAO

Ramón Alfredo López Martínez
Ministro Consejero
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

Uraisi Troconis Sebrian
Primer Secretario
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

José Manuel Van Der Biest
Primer Secretario
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

Alexander Ojeda Mieres
Segundo Secretario
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

Lilian María Chirinos Lugo
Agregada para Asuntos Internacionales III
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

José Gregorio Torres
Asistente de Prensa
Embajada de la República Bolivariana de
Venezuela en Panamá

OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT SERVICED BY THE REGIONAL OFFICE

HOLY SEE

Renato Volante
Permanent Observer of the Holy See to FAO

SPAIN

Paloma Cano
Jefe de Servicio
Agencia Española de Cooperación Internacional
para el Desarrollo

Laura López-Ortum Collado
Asesora Técnica
Agencia Española de Cooperación Internacional
para el Desarrollo

UNITED STATES

Cheryl Claus
International Relations Advisor
Foreign Agricultural Service USDA

REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

ECONOMIC COMMISSION FOR LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN (ECLAC)

Adrián Rodriguez
Chief, Unit of Agricultural Development

INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT (IFAD)

Ladislao Rubio
Gerente de Programas de la División de América Latina y el Caribe

Joana Keitaanranta
Representante del FIDA en Panamá

INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY (IAEA)

Jorge Hendrichs
Section Head, Insect Pest Control

PAN-AMERICAN HEALTH ORGANIZATION / WORLD HEALTH ORGANIZATION (PAHO/WHO)

Manuel Peña
Coordinator
Pan American Alliance on Nutrition and Development

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP)

Jaime Vallaure
Deputy Regional Director for Latin America and the Caribbean

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

BIOVERSITY INTERNATIONAL

Marleni Ramirez
Regional Director (Americas)

ANDEAN COMMUNITY (CAN)

Francisco Suasti
Responsable del Programa de Seguridad Alimentaria

CARIBBEAN COMMUNITY (CARICOM)

Sergio Garcia
Programme Manager, Agriculture and Development
Directorate of Trade and Economic Integration

Desiree Field-Ridley
Adviser, Single Market and Sectoral Programmes

CENTRAL AMERICAN AGRICULTURAL COUNCIL (CAC)

Róger Guillén Bustos
Secretario Ejecutivo

Oscar Quesada
Coordinador del Plan de Apoyo a las Estrategias Regionales

ANDEAN DEVELOPMENT CORPORATION (ADC)

Juan Bernardo Requena
Director de Desarrollo Social

INTER-AMERICAN INSTITUTE FOR COOPERATION ON AGRICULTURE (IICA)

Rafael Trejos
Director de Modernización Institucional

Lars Pira
Secretario de Relaciones Externas

Carlos Jara
Director de Desarrollo Rural Solstenible

WORLD ORGANISATION FOR ANIMAL HEALTH (OIE)

Luis Barcos
Regional Representative of the OIE for the Americas

José Joaquin Oreamuno
Subregional Representative for Central America

James B. French
Director de Liderazgo Técnico y Gestión del Conocimiento

REGIONAL INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR PLANT PROTECTION AND ANIMAL HEALTH (OIRSA)

Guillermo Alvarado Downing
Director Ejecutivo

Abelardo de Gracia
Representante del OISA en Panamá

Gisela Tapia
Oficial Sanitario en Panamá

ORGANIZATION OF AMERICAN STATES (OAS)

Abigail Castro de Pérez
Executive Secretary for Integral Development

LATIN AMERICAN PARLIAMENT (PARLATINO)

Norma Calero
Asesora

OBSERVERS AND NON-GOVERMENTAL ORGANIZATIONS

INTERNATIONAL NGO/CSO PLANNING COMMITTEE FOR FOOD SOVEREIGNTY (IPC)

Mario Aumada Coordinador	Jesús González Delegado
Nivaldo Ramos Punto Focal Juventud	Inatoy Obaldía Fiscal
Jorge Stanley Punto Focal para Pueblos Indígenas	Jorge Peña Obaldía Vocal
Florencia Aróstica Directora Nacional ANAMURI	Oscar Marroquín Presidente Confederacion de Pescadores Artesanales de Centro America
Perla Álvarez Coordinadora Equipo Técnico CONAMURI	Francisco Guerrero Miembro
Deidania López Movimiento Juventud Kuna (MJK-CIP)	Cairo Laguna Presidente FENICPESCA/CONFEPESCA
Teovaldo Hernández Secretario Movimiento Juventud Kuna	Jorge Fedrick Presidente
Ariel Gonzalez Secretario General-CGK	

INTERNATIONAL FEDERATION FOR HOME ECONOMICS (IFHE)

Janice Maison
Vice President, Region of Americas

PAN AMERICAN DAIRY FEDERATION (FEPALE)

Eduardo Fresco León
Secretario General

ROTARY INTERNATIONAL

Mario Yee
Senior Rotary Leader

FAO

Luc GUYAU
Independent Chairperson of the Council

Jacques DIOUF
Director-General

Conference Secretariat:

José GRAZIANO DA SILVA
Assistant Director-General
Regional Representative for Latin America and the Caribbean

Guilherme SCHUETZ
Conference Secreatry

Deodoro ROCA
Subregional Coordinator for Central America
Conference Affairs Officer, and Officer Responsible for the Programme of the Director-General

Florita KENTISH
Subregional Representative for the Caribbean

Alejandro FLORES NAVA
Officer Responsible for the Multidisciplinary Team for South America

Luis GOMEZ-OLIVER
Reports Officer

Officers:

Basharat ALI
Director
Office of Support to Decentralization

Boyd HAIGHT
Director
Office of Strategy, Planning and Resources Management

Noel DE LUNA
Chairperson of the Committee on World Food Security

Cristina AMARAL

Chief, Emergency Operations Service for Africa, Latin America and the Caribbean

Fernando SOTO BAQUERO
Chief, Policy Assistance Branch

Germán ROJAS
Information Officer

Mitzi FABREGAT
Registration and Documents Officer

Arquimedes PEREZ
Information Technology Officer

Axelle MEYNART
Secretary of the Director-General and of the Independent Chairperson of the Council

Denise WOLFF
Secretary of the Assistant Director-General, Regional Representative for Latin America and the Caribbean

Tito DÍAZ
Senior Animal Production and Health Officer

Salomón SALCEDO
Senior Policy Officer

Juan Carlos GARCÍA CEBOLLA
Coordinator Hunger-Free Latin America and the Caribbean Initiative